اتفاقية البريكس ... تحديات وآمال
BRICS Agreement ... Challenges
and Hopes

إعداد

عميد. د / هيثم أبو المعاطي الدكتوروري

Dean. Dr. Haytham Abu Al-Ma'ati Al-Dakrouri

اتفاقية البريكس تحديات وآمال

الملخص:

شهد العالم نشأة عدة تجمعات اقتصادية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومع انتشار العولمة بدأت تظهر تجمعات وتكتلات اقتصادية وسياسية أخرى مثل الاتحاد الإفريقي والاتحاد الآسيوي (الآسيان)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا ومنتدى التعاون الاقتصادي بين آسيا والباسفيك، وغيرها من التجمعات والتكتلات الاقتصادية. ومنذ بداية الألفية الثالثة تتجه بعض دول العالم إلى بناء تحالفات وتكتلات اقتصادية وسياسية حديثة. وفي ظل تكريس الهيمنة الأمريكية، ومن وراءها الدول الأوروبية، وتوظيف تفوقها العسكري والاقتصادي للهيمنة على النشاط الاقتصادي العالمي وتوجيهها لخدمة مصالحها وأطماعها والافراد في اتخاذ القرارات الدولية، فقد شكل ذلك الأمر دافعا قويا من جانب معظم الدول للبحث عن بديل للهيمنة الأمريكية ومؤازرة بعضها البعض في شكل تحالفات وتكتلات قوية من أجل صياغة نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب للحد من الهيمنة الغربية واستقلال القرار الوطني وبالذات الدول ذات النمو الاقتصادي السريع مثل الصين والهند وروسيا والبرازيل، ومن هنا جاءت فكرة تحالف البريكس ."

ومن ثم تستهدف هذه الدراسة في التعرف على التحديات التي تواجه تكتل الـ"بريكس"، علي سبيل المثال، هل يستطيع تكتل الـ"بريكس"، تشكيل نظام عالمي جديد متعدد الاقطاب يعيد التوازن الاقتصادي الدولي ينهي سياسة القطب الواحد أم أن الهيمنة الأمريكية، ومن ورائها الدول الأوروبية اللذان يديران النظام الاقتصادي العالمي ستمنعه من ذلك؟، وتشير نتائج الدراسة الى أنه رغم وجود اختلافات بين الدول الأعضاء في

تجمع البريكس، إلا أن هذه الدول الخمس جمع بينها رابط هام، وهو أنها لا تنتمي إلى دائرة الحضارة الغربية، فهي تشكل عدة حضارات مختلفة. وهو ما يتطلب ضرورة تعزيز الجهود الرامية التي تقوم بها دول البريكس"، لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب. وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية لتحقيق الرخاء المتبادل. ضمان إصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف لتعزيز "مصادقتها"، وتعزيز جهود التنمية المستدامة" من خلال التعبير عن صوت مشترك لمجموعة 'بريكس' بشأن القضايا البيئية والمناخية في تلك المؤسسات. وتحسين القدرة الفعلية لاتخاذ القرارات داخل التكتل، وتنفيذها في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية.

الكلمات المفتاحية: بريكس، تحديات، التحالف.

Abstract

The world has witnessed the emergence of several economic blocs since the end of World War II, and with the spread of globalization, other economic and political blocs and blocs began to appear, such as the African Union, the Asian Union (ASEAN), the Common Market for Eastern and Southern Africa, the Asia-Pacific Economic Cooperation Forum, and other economic blocs and blocs. Since the beginning of the third millennium, some countries in the world have tended to build modern economic and political alliances and blocs. In light of the perpetuation of American hegemony, and behind it the European countries, and the use of their military and economic superiority to dominate global economic activity and direct it to serve their interests and ambitions and to be unilateral in making international decisions, this has constituted a strong motivation on the part of most countries to search for an alternative to American hegemony and to support each other in the form of Strong alliances and blocs in order to formulate a new multipolar world order to limit Western hegemony and the independence of national decision-making, especially countries with rapid economic growth such as China, India, Russia and Brazil, and from here came the idea of the BRICS alliance.”

Hence, this study aims to identify the challenges facing the BRICS bloc. For example, can the BRICS bloc form a new multipolar world order that restores international economic balance and ends the unipolar policy, or is American hegemony, and what is behind it, Will the European countries that run the global economic system prevent it from doing so? The results of the study indicate that although there are differences between the member countries of the BRICS group, these five countries have an important bond between them, which is that they do not belong to the circle of Western civilization, as they constitute several civilizations. Different. This requires the necessity of strengthening the efforts undertaken by the BRICS countries to establish a multipolar international system. Promoting economic growth and development to achieve mutual prosperity. Ensuring the reform of multilateral institutions to enhance their “credibility, and enhancing sustainable development efforts” by expressing a common voice for a group. 'BRICS' on environmental and climate issues in those institutions, and improving the actual ability to make decisions within the bloc, and implement them in the diplomatic, economic and security fields.

Keywords: BRICS, challenges, alliance.

مقدمة

شهد العالم نشأة عدة تجمعات اقتصادية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، فتكونت تجمعات ومنظمات إقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التجارة العالمية، ومع انتشار العولمة بدأت تظهر تجمعات وتكتلات اقتصادية وسياسية أخرى مثل الاتحاد الإفريقي والاتحاد الآسيوي (الآسيان)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا ومنتدى التعاون الاقتصادي بين آسيا والباسفيك، وغيرها من التجمعات والتكتلات الاقتصادية^(١). ومنذ بداية الألفية الثالثة شهد النظام الاقتصادي والسياسي الدولي تغيرا مستمرا، فلا يوجد نظام اقتصادي مستقر نتيجة توالى الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، والتي ترتب عليها صعود دول وانقسام دول أخرى وكذلك تفكك بعض الأنظمة السياسية والاقتصادية. ولهذا السبب ولأسباب أخرى متعددة تتجه بعض دول العالم إلى بناء تحالفات وتكتلات اقتصادية وسياسية حديثة. وفي ظل تكريس الهيمنة الأمريكية، ومن وراءها الدول الأوروبية، وتوظيف تفوقها العسكري والاقتصادي للهيمنة على النشاط الاقتصادي العالمي وتوجيهها لخدمة مصالحها وأطماعها والانفراد في اتخاذ القرارات الدولية في المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وإدارة النظام الاقتصادي العالمي، فقد شكل ذلك الأمر دافعا قويا من جانب معظم الدول للبحث عن بديل للهيمنة الأمريكية ومؤازرة بعضها البعض في شكل تحالفات وتكتلات قوية من أجل صياغة نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب للحد من الهيمنة الغربية واستقلال

(١) د. عزت ملوك قناوي، تأثير تجمع دول بريكس علي النظام الاقتصادي الدولي مع الإشارة إلي مدي امكانية انضمام مصر لعضوية التجمع، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ، كلية التجارة، العدد التاسع، يناير ٢٠٢٠، ص ٦٥.

القرار الوطني وبالذات الدول ذات النمو الاقتصادي السريع مثل الصين والهند وروسيا والبرازيل،^(١) ومن هنا جاءت فكرة تحالف البريكس.

ويعد تكتل البريكس "من أهم التجمعات الاقتصادية الحديثة علي مستوي العالم والذي ضم في بداياته كلا من (البرازيل، روسيا الصين الهند، جنوب أفريقيا)، وهو مفتوح للانضمام إليه من الدول الأخرى. وأول من صاغ فكرة مجموعة البريكس كان الخبير الاقتصادي "جيم أونيل" الذي يعمل لدي بنك "جولدمان ساكس" عام ٢٠٠١، ويشمل الحروف الأولى لأكثر ٤ أسواق ناشئة "بريك"، ومنذ انضمام جنوب إفريقيا أصبحت 'بريكس' تطلق على تحالف عالمي من ٥ دول^(٢). وقد اتفقت دول المجموعة على بعض أمس اصلاح النظام المالي والنقدي الدولي، وذلك بإنشاء بنك التنمية الجديد (NDP)، برأسمال قدره ١٠٠ مليار دولار مقسمة بالتساوي بين الدول الخمس في عام ٢٠١٤، ويقوم البنك بتقديم القروض والمعونات للدول الأكثر احتياجاً، ويعكس دور البنك أولويات الدول الناشئة والنامية، ويعتبر انضمام مصر إلى تكتل دول "البريكس" خطوة مهمة لها العديد من الفوائد منها علي سبيل المثال فض الارتباط بشكل تدريجي بالدولار الأمريكي، فتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية، جذب استثمارات أجنبية، بجانب تيسير فرص الحصول على تمويلات ومزايا تجارية واستثمارية، حيث يمثل التكتل نحو ٣٠% من حجم الاقتصاد العالمي، و٢٦% من مساحة العالم، و٤٣% من سكان العالم.

(١) د. أحمد رجب، الاقتصاديات الصاعدة تقود قاطرة النمو، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٣

(٢) ايات عبدالباقي، "انضمام مصر للبريكس.. طوق النجاة من هيمنة الدولار وإنعاش الاقتصاد بهذه المزايا"، تاريخ النشر، ٢٤ 1853844/1853844.https://www.cairo24.com/، أغسطس ٢٠٢٣، متاح على الرابط

مشكلة الدراسة:

مشكلة البحث تكمن في التحديات التي تواجه كتكتل الـ "بريكس" في محاولته لتشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب يعيد التوازن الاقتصادي الدولي، ويقلص من الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية على الاقتصاد العالمي والمؤسسات الدولية. هذه المشكلة تتعلق بما إذا كان كتكتل الـ "بريكس" قادراً على مواجهة هذه الهيمنة، وإحداث تغيير في النظام الاقتصادي والمالي العالمي، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. كما تشمل الإشكالية قدرته على تحسين تمثيل دوله الأعضاء في المؤسسات الدولية، وتعزيز مواقفهم في عملية تشكيل نظام عالمي جديد، وكذلك التساؤل حول مدى تمتعه بشخصية قانونية دولية تمكنه من تحقيق هذه الأهداف.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية موضوع الدراسة في الأمل الذي أعطاه كتكتل الـ "بريكس" لدول العالم في أن عالم القطب الواحد لن يستمر إلى الأبد، وأن هناك من يفكر في تغيير كبير بعد سنوات طويلة من الهيمنة الأمريكية والانفراد في اتخاذ قرارات دولية سياسياً واقتصادياً أضرت بمصالح العديد من الدول السياسية والاقتصادية، مما جعل العديد من الدول تفكر في الانضمام الي كتكتل "البريكس". حيث قدم الـ "بريكس"، نفسه كبديل للكيانات المالية والسياسية الدولية الحالية، بعدما بدأ كرمز للاقتصادات الأسرع نمواً حول العالم، كما بات واضحاً أن نفوذ "البريكس" أخذ في الصعود عالمياً خصوصاً بعد العملية العسكرية الروسية، وعدم مشاركة دول المجموعة في العقوبات المفروضة من الغرب على موسكو، وهو ما يعني مزيداً من الاستقلال والسيادة لهذه الدول التي لا ترغب في العيش بعالم القطب الواحد".

الهدف من الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة، إلقاء الضوء علي دوافع، وأسباب، وأهداف نشأة كتكتل " البريكس"، وتحديد حجم مساهمة وتأثيره في النظام الإقتصادي العالمي، ومدى قدرته علي إحداث توازن اقتصادي عالمي من خلال نظام دولي متعدد الاقطاب. مع توضيح الفائدة التي تعود علي مصر بعد انضمامها للكتل "البريكس" وكذا التحديات التي تواجهها بعد الانضمام.

منهج الدراسة:

نظراً لحدائثة موضوع الدراسة، وقله الكتابات والدراسات والاسهامات التي تتناولة فقد رأيت الاعتماد على عدة مناهج للبحث بغرض التكامل فيما بينها للإلمام بكافة التفاصيل الخاصة بموضوع الدراسة، وهي:

المنهج التاريخي:

اعتمدت في هذا المنهج علي تناول الجهود التي بذلت علي الصعيد الدولي منذ بدايات تكوين كتكتل "البريكس" وقت ان كان فكرة إلي أن اصبح واقعاً ملموساً مروراً بمؤتمرات القمم التي عقدت بين اعضائه من أول مؤتمر وحتى الآن بما في ذلك الدول التي انضمت اليه عقب ذلك.

المنهج التحليلي:

اعتمدت في هذا المنهج علي استعراض، وتحليل النتائج المترتبة علي مؤتمرات القمم التي عقدتها دول التكتل خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠٢٣)، بالإضافة إلي تأثير كتكتل الـ"بريكس" في الاقتصاد عالمياً مقارنة بمجموعة الـ٧.

تقسيم الدراسة:

موضوع الدراسة، "اتفاقية البريكس تحديات وآمال"، والهدف من الدراسة إلقاء الضوء اعلي دوافع، وأسباب، وأهداف نشأة كتكتل "البريكس"، وتحديد حجم مساهمة وتأثيره في النظام الإقتصادي العالمي، و مدى قدرته علي إحداث توازن اقتصادي عالمي من خلال نظام دولي متعدد الاقطاب برغم التحديات السياسية، والإقتصادية الموجودة علي الساحة العالمية أمامه، وعمّا إذا كان يمتلك شخصية قانونية دولية أم لا؟. بالإضافة إلي توضيح الفائدة، والتحديات التي تعود علي مصر بعد انضمامها لتكتل "البريكس". لذا وبناء علي ما سبق، سوف نقسم موضوع الدراسة إلي خمسة مباحث علي النحو التالي:

المبحث الاول: نشأة و اهداف كتكتل الـ"بريكس" وشروط الانضمام إليه.

المبحث الثاني: أثر انضمام مصر لتكتل الـ"بريكس".

المبحث الثالث: النتائج المترتبة علي مؤتمرات قمم كتكتل الـ"بريكس".

المبحث الرابع: التحديات التي تواجه الـ"بريكس" و حجم مساهمة في الإقتصاد العالمي مقارنة بمجموعة السبع.

المبحث الخامس: الشخصية القانونية الدولية لتكتل الـ"بريكس"

المبحث الأول

نشأة واهداف تكتل الـ"بريكس" وشروط الانضمام إليه

تمهيدٌ وتقسيمٌ:

منذ بداية الألفية الثالثة، لم يشهد العالم جدلاً كبيراً، كالجدل الذي أحدثه ظهور تكتل الـ"بريكس" على المسرح العالمي. ويعود هذا الجدل الي الأثر الذي أحدثه الـ"بريكس" في النظام الدولي احادي القطب، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الامريكية للدرجة التي أدت إلي خلخلة هذا النظام. مما أعطي لكثير من دول العالم، خصوصاً الدول التي تضررت مصالحها من الهيمنة الامريكية علي النشاط الاقتصادي العالمي الأمل في قدرة هذا التكتل علي إنهاء عالم القطب الواحد. وتأكيد الإعتقاد السياسي الراسخ بأن العالم المتعدد الأقطاب يشكل ضمانة أفضل لمصالحه من عالم تهيمن عليه المصالح الأحادية القطب. لذا، فإننا في هذا المبحث سنعرض نشأة تكتل الـ"بريكس"، والهدف من نشأته، وشروط الانضمام إليه في ثلاثة مطالب علي النحو التالي:

المطلب الأول: نشأة تكتل الـ"بريكس".

المطلب الثاني: الهدف من نشأة الـ"بريكس".

المطلب الثالث: شروط الانضمام للـ"بريكس".

المطلب الأول

نشأة تكتل الـ"بريكس"

تكتل الـ"بريكس"، عبارة عن تحالف سياسي اقتصادي بين (البرازيل، وروسيا، والهند، الصين، وجنوب أفريقيا)، وأول من صاغ فكرتها كان الخبير الاقتصادي "جيم أونيل" كبير الاقتصاديين في بنك "جولدمان ساكس" في دراسة أجريت عام ٢٠٠١، بعنوان (بناء اقتصادات عالمية أفضل لدول البريكس)، وهي كما ذكرنا منظمة سياسية اقتصادية بدأت المفاوضات لتشكيلها عام ٢٠٠٦، واتفقت دول المجموعة علي بعض أسس إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي، أنشئت بنك التنمية الجديد (NDP)، برأسمال قدره ١٠٠ مليار دولار مقسمة بالتساوي بين الدول الخمس في عام ٢٠١٤، ويقوم البنك بتقديم القروض والمعونات للدول الأكثر احتياجاً. كما قامت المجموعة بإنشاء صندوق إحتياطي للطوارئ لدعم الدول الأعضاء، والتي تكافح من أجل سداد الديون بهدف تجنب ضغوط السيولة، وأيضاً تمويل البنية التحتية، والمشاريع المناخية في البلدان النامية.

عقد أول لقاء علي المستوي الأعلى لزعماء الـ"بريكس"، في عام ٢٠٠٨، في اليابان علي هامش قمة مجموعة الثماني، مكوناً من ٤ دول (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين)، وسمي "بريك" (BRIC)، واتفق رؤساء الدول الأربعة علي مواصلة التنسيق في أكثر القضايا الاقتصادية العالمية، بما فيها التعاون في المجال المالي والاقتصادي.

وعقدت أول قمة بين رؤساء الدول الأربع المؤسسة في يونيو عام ٢٠٠٩، تضمنت الاعلان عن تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية. ثم انضمت دولة جنوب إفريقيا في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠، فأصبح يسمى "بريكس" (BRICS). ورغم حداثة عهد تكتل

"بريكس" وصغر عدد أعضائه مقارنة بنظرائه من التكتلات الاقتصادية كالاتحاد الأوروبي، إلا أنه أصبح أحد أهم التكتلات الاقتصادية في العالم، نظراً للثقل الاقتصادي لدولة في ظل ما تتمتع به من إمكانيات بشرية وصناعية وزراعية، بما جعل قراراته لها اهتمام وتأثير عالمي^(١) وجديراً بالذكر، أن مصطلح البريكس هو اختصاراً للحروف الأولى لإسماء الدول الخمس سالفة الذكر صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم.

وشهدت قمة البريكس السنوية، و التي انعقدت في مدينة "جوهانسبرج" بجنوب أفريقيا في ٢٤ أغسطس ٢٠٢٣، عدد من طلبات الانضمام لعضوية الـ"بريكس"، ومن ضمنهم مصر، حيث شملت الطلبات السعودية، إيران، الإمارات والأرجنتين، و بانضمام الدول الجدد سيضم التكتل كل من (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا، مصر، السعودية، الإمارات، إثيوبيا، الأرجنتين، إيران).

وجديراً بالذكر، أن الأرجنتين رفضت دعوة مجموعة "البريكس"، بعد أن وجهت المجموعة في أغسطس الماضي، الدعوة إلى ٦ دول للانضمام لعضويتها بدءاً من يناير ٢٠٢٤، وهي مصر والسعودية والإمارات وإيران والأرجنتين وإثيوبيا بعد أن تراجع الرئيس الجديد، خافيير مايلي، عن طلب الانضمام للعضوية الذي تقدم به سلفه، معللاً ذلك بأن السياسة الخارجية لحكومته الجديدة تختلف في نواح كثيرة عن سياسة الحكومة السابقة. وبناء على ذلك أصبح عدد دول البريكس حتى وقتنا الحالي عشرة دول وهم (روسيا، الصين، الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا، مصر، السعودية، الإمارات، إثيوبيا، إيران).

(١) إيمان صلاح، "انضمام مصر لبريكس.. خطوة جديدة على طريق التنمية"، تاريخ النشر ٢٥ أغسطس ٢٠٢٣، متاح على الرابط <https://2u.pw/izQ16aG>

المطلب الثاني

الهدف من نشأة الـ"بريكس"

عقب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، وما ترتب عليها من نتائج سلبية، أعقبها تداعيات سياسية واقتصادية عالمية أثرت علي اقتصاديات الدول سواء الدول الكبرى أو الأقل نمواً. برزت الحاجة إلي هذا التكتل الاقتصادي "بريكس"، والذي كان له فوائد متعددة للدول الاعضاء، فقد استطاعت تجاوز هذه الأزمة المالية العالمية وتمكنت من الانطلاق كقوة اقتصادية عالمية. هذا بجانب أن الأفراد الامريكي باتخاذ قرارات دولية في المؤسسات المالية والإقتصادية العالمية ضد العديد من الدول المختلفة، أمر شكل دافعاً قوياً من جانب معظم الدول للبحث عن بديل للهيمنة الأمريكية وموازرة بعضها البعض في شكل تحالفات وتكتلات قوية من أجل صياغة نظام دولي جديد في ظل المتغيرات العالمية، وللمحد من الهيمنة الامريكية، وتكريس مبدأ السيادة والاستقلال الوطني وبالذات بالدول ذات النمو الاقتصادي السريع^(١). كما يستهدف أيضاً تجمع دول "بريكس" تبني رؤية بديلة للنظام الإقتصادي الدولي، من أجل خدمة مصالح الدول النامية بما يعود عليها بالمنافع وتفادي تدنى الأوضاع الاقتصادية والسياسية بها خاصة في حالة الأزمات الدولية المختلفة وذلك من خلال السعي لتحقيق الأهداف التالية^(٢).

(١) أحمد رجب، مرجع سبق ذكره.

(٢) د. محمد العسومي، مجموعة البريكس نموذجاً للتغيرات الدولية، مجلة أفاق المستقبل، مركز الإمارات للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد، ٩ يوليو ٢٠١٣.

١- يستهدف تجمع دول الـ"بريكس"، السعي إلى إعادة التوازن الإقتصادي الدولي وإنهاء سياسة القطب الواحد، وهيمنة الولايات المتحدة على السياسات المالية العالمية، من خلال تغيير النظام الإقتصادي والمالي العالمي المتمثل في مؤسسات نظام بريتون وودز مثل صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، وإدخال إصلاحات في الحصص التصويتية لتلك المؤسسات وإيجاد بديل فعال وحقيقي لها، وتحسين تمثيل عضوية الدول الأعضاء في دول التجمع في مؤسسات الأمم المتحدة ومجموعة العشرين وغيرها، بجانب البحث عن سبل لتعزيز مواقفها التفاوضية في عملية تشكيل نظام عالمي جديد، إلى جانب تحقيق تكامل إقتصادي وسياسي وجيوسياسي بين دول التجمع^(١)

٢- تنمية البنية التحتية بدول التكتل وعدم اللجوء إلى المؤسسات الغربية في وقت الأزمات الإقتصادية من خلال إيجاد طريقة فعالة لمنح وتبادل القروض بين دول المجموعة، وتعزيز شبكة الأمان الإقتصادي العالمية بالنسبة لتلك الدول وتجنّبها ضغوط القروض وفوائدها من المؤسسات الغربية.^(٢)

٣- يستهدف تجمع دول الـ"بريكس"، الحصول على دور في إدارة الإقتصاد العالمي إلى جانب مجموعة العشرين والصناديق المالية الدولية الكبرى.

(1) Mark Kobayashi, Building a Future with BRICs: The Next Decade for Offshoring(London: Springer), 2012

(٢) عزت ملوك قناوي، مرجع سابق، ص ٧٢.

٤- يهدف تجمع دول الـ"بريكس"، إلى رفض سياسات الحماية التجارية المتمثلة في فرض أمريكا ضرائب ورسوم على واردات السلع والخدمات من الدول النامية ومنها دول المجموعة ، والتي بدأت أمريكا إتخاذ خطوات لتطبيقها، في الوقت الذي ترى فيها دول التجمع أنها تمثل تقييدا لحركة التجارة العالمية وتوجهات العولمة الإقتصادية^(١).

٥- يسعى تجمع "بريكس" إلى رفع مستوى التبادل التجاري بين الأعضاء وكذلك رفع مستوى التبادل التجاري مع الدول النامية والفقيرة مثل القارة الأفريقية. والعمل على التحول التدريجي في التوازن الإقتصادي العالمي من الدول المتقدمة إلى الدول الصاعدة،^(٢).

٦- يهدف تجمع دول "بريكس" إلى تبني موقف موحد لمحاربة الفقر، ورفض الهيمنة الغربية على المؤسسات الدولية سواء المالية والإقتصادية أو السياسية والإجتماعية، وعلى القرارات الدولية. هذا بالإضافة إلى سعي دول التجمع نحو تحقيق الرخاء والإستقرار والأمن في العالم وذلك من خلال التنمية المستدامة ، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة، وتحسين الحوكمة الإقتصادية العالمية^(٣).

(١). يونس بلفلاح، واقغ وآفاق العلاقات العربية بمجموعة البريكس، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٤

(٢) عزت ملوك قناوي، تأثير تجمع دول بريكس علي النظام الأقتصادي الدولي، مرجع سابق، ص ٧٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٧٢.

المطلب الثالث

شروط الانضمام لمجموعة الـ"بريكس"

في بادئ الأمر، من المهم أن نبين الخصائص أو السمات العامة لدول تجمع الـ"بريكس"، حيث ساهمت بالتأكيد في وضع شروط الانضمام للـ"بريكس". يتكون تجمع دول "بريكس" من عشرة دول من قارات مختلفة، لذلك فهي تعتبر مختلفة بشكل كبير عن بقية أشكال التجمعات والتحالفات والمنظمات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل، فلا يوجد رابط معين مشترك بين دول التجمع، سواء سياسي أو إقتصادي أو ثقافي أو غيره، كما أنها لا تربطها نطاق جغرافي أو إقليمي، وهناك تبايناً واضحاً في درجات نموها الإقتصادي ومستوياتها الإنتاجية، وحتى المواقف السياسية بينها متباينة بشكل نسبي، لأنها تضم دول مختلفة إلى حد كبير في التوجهات السياسية والإنظمة الإقتصادية وتمثل توجهات عالمية مختلفة^(١). ورغم كل تلك الاختلافات، إلا أن هذالدول جمع بينها رابط هام، وهو أنها لا تنتمي إلى دائرة الحضارة الغربية، فهي تشكل عدة حضارات مختلفة.

أما الرابط الأهم، والذي جمع هذالدول مع بعضها هو الرابط السياسي، والذي على أساسها نشأت هذالمجموعة، ويتمثل في رفض الهيمنة الغربية على الإقتصاد والسياسة العالمية، والتي تسببت في الأزمات المالية العالمية التي يعاني منها معظم دول العالم، أما أهم العوامل المشتركة بين دول التجمع فهو النمو

(١) مركز الإمارات للأبحاث والدراسات الإستراتيجية: قضايا راهنة- قمة دول البريكس: محاولة للتحويل الجيواقتصادي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٦.

الإقتصادي السريع لهذا الدول وإرادتها السياسية للوصول إلى مركزها الطبيعي في العالم^(١).

كما تختلف مستويات وإمكانيات دول التجمع سواء الإقتصادية أو السياسية أو العسكرية و غيرها فكل دولة منها لها ما يميزها عن الأخرى، فنجد روسيا الأقل في النمو الإقتصادي مقارنة بباقي دول المجموعة ، لكنها الأقوى سياسياً وعسكرياً في العالم، حيث يرى البعض أن روسيا هي التي تهيمن على حسب مصالحها وطموحاتها وتطلعاتها على الساحة الدولية لذلك يمكن القول إن روسيا تمثل رأس هذه المجموعة والصين تعتبر جسدها أما باقي الدول فهي أطرافها^(٢)

وجدير بالذكر أنه مع توسع تجمع دول "بريكس"، لتشمل خمسة دول، فإن التجمع في طريقة إلى تكوين كتلة سياسي على غرار الإتحاد الأوروبي وتجمع الآسيان كخطوة جانبية للتعاون الاقتصادي والتجاري بين دول التجمع حيث أن السياسة تتبع التجارة، فعملية ضم جنوب أفريقيا مثلاً خضعت لاعتبارات سياسية وجيوبوليتيكية أكثر منها إقتصادية أو تجارية، فكوريا الجنوبية والمكسيك وتركيا تصنف ضمن الإقتصاديات الصاعدة، و تملك مشروعية أكبر في الانضمام إلى "بريك" مقارنة بجنوب أفريقيا. لكن الصين رأت ضرورة ضم دولة أفريقية مهمة إلى التجمع باعتبار أن الصين هي الشريك التجاري الأول لجنوب أفريقيا، علاوة على أن جنوب أفريقيا تتمتع بأهمية إستراتيجية كبيرة، فهي تشرف على

(١) . لوس إدوارد : مجموعة دول البريكس ، المركز العربي للدراسات المستقبلية ، بيروت، لبنان، ٢٠١٦م .

(٢) محمد السقا : هل تغير دول البريكس قيادة الإقتصاد العالمي، مجلة الإقتصادية، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، الرياض، السعودية ، العدد ٦٧٦٣، أبريل ، ٢٠١٢م .

المحيطين الأطلسي غربا والهندي شرقاً من ناحية الجنوب عبر طريق رأس الرجاء الصالح^(١).

وعلى المستوى السياسي والعسكري يمتلك تجمع دول الـ"بريكس" قدرات سياسية وعسكرية قوية تؤهلها للقيام بدور رئيسي كطرف فاعل ومؤثر في العديد من القضايا والمواقف السياسية الدولية، وذلك من خلال تواجد دولتين من دول التجمع دائمتي العضوية في مجلس الأمن الدولي وهما الصين وروسيا، حيث تميزت دول الـ"بريكس" منذ نشأتها باتخاذ مواقف وإجراءات موحدة تجاه العديد من القضايا السياسية الدولية ومنها موقف موحد ضد السياسات الغربية بشأن ليبيا وإيران وسوريا وإمتناع ممثلها في مجلس الأمن) الصين وروسيا (عن التصويت بالتدخل العسكري، بجانب توجيه إنتقادات لسياسات إسرائيل الإستيطانية في فلسطين ورفض النهج المنحاز لإسرائيل الذي تبنته الدول الغربية، بالإضافة لذلك فإن هناك ثلاث دول من تجمع الـ"بريكس" تصنف من بين العشر جيوش الأوائل في العالم من حيث التعداد، والإنفاق العسكري ونوعية التسليح وهي روسيا والصين والهند، فهي تعتبر بمثابة القوة المدافعة عن مصالح الدول النامية من أجل إحلال السلام العالمي^(٢). بجانب ذلك فإن دول "بريكس" ترفض سياسة الضغط العسكري والانتقاص من سيادة دول أخرى، وتتنبئ مواقف موحدة من القضايا الدولية، فهي تتمتع بشكل عام بانتمائها إلى الدول التي تحترم سيادة الدول المستقلة دون النظر إلى حجمها أو قوتها^(٣). ومن المهم الإشارة إلى أن مجموعة "بريكس" تتطلب مجموعة من الشروط

(2) Suresh p Singh & Memory dub. (2014): BRICS and the world order a beginner guide. Foreign Policy

(٣) شمس نسيب: بريكس والمواجهة الإستراتيجية مع أمريكا، جريدة العربي الجديد، لندن، المملكة المتحدة، ٢٠١٥م.

اللازمة للانضمام والتعاون مع بقية الدول الأعضاء بشكل فعال و متساوي، ومن أهم هذه الشروط كالاتي^(١):

- أن تكون الدولة المنضمة لها اقتصاد رئيسي في منطقتها.
- إمكانية النمو الاقتصادي في المستقبل.
- تكون لديها علاقات جيدة مع دول البريكس الحالية.
- أن يكون لديها نظام سياسي مستقر.
- أن يكون لها موقع استراتيجي من حيث التجارة الدولية.

(١) هبة خالد جمال عبدالرازق، " انضمام مصر للبريكس وأهم التحديات التي تواجهها"، مرجع سابق

المبحث الثاني

أثر انضمام مصر لتكتل الـ"بريكس"

تمهيد وتقسيم:

في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها مصر، جاء الإعلان عن انضمامها إلى "بريكس" اعتباراً من يناير ٢٠٢٤، بمثابة نقطة ضوء تلقاها المصريون بترحيب وتفاؤل كبير. وانضمام مصر للـ"بريكس"، يعد تأكيداً على متانة العلاقات الاقتصادية والسياسية الجيدة بين مصر ودول التكتل، وعلى مكانتها الاقتصادية والجيوسياسية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما يساعد في "الترويج للإصلاحات التي شهدتها البيئة المصرية الاقتصادية والاستثمارية في السنوات الأخيرة، بالصورة التي ترفع من فرص مصر لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية". لذا، فإننا سنقوم في هذا المبحث بنتاول كيف إنضمت مصر لتكتل الـ"بريكس"، والفوائد التي تعود علي مصر بعد الانضمام لتكتل الـ"بريكس"، وأخيراً التحديات التي تواجه مصر بعد الانضمام في ثلاثة مطالب علي النحو التالي:

المطلب الأول: كيفية انضمام مصر لتكتل الـ"بركس".

المطلب الثاني: فوائد انضمام مصر لتكتل الـ"بريكس".

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه مصر بعد الانضمام للـ"بريكس".

المطلب الأول

كيفية انضمام مصر لتكتل الـ"بريكس"

انضمت مصر رسمياً إلى مجموعة "البريكس"، في أول يناير ٢٠٢٤، وقد بدأت المفاوضات حول عضوية مصر في مجموعة "البريكس"، منذ عام ٢٠٠٩، وتوقفت المفاوضات بعد فترة من التغيرات، وشاركت القاهرة في اجتماعات وقمم قادة "البريكس" عدة مرات في ٢٠١٧، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، في عام ٢٠٢٢، أعلنت "بريكس" أنها ستزيد عدد الدول الأعضاء لجعل المنظمة أكثر شمولاً، وأعرب قادة ٢٣ دولة رسمياً عن رغبتهم في الانضمام إلى الكتلة الاقتصادية، وشملت هذه الدول (الجزائر والأرجنتين وبنغلاديش والبحرين وبيلاروسيا وبوليفيا وكوبا ومصر وإثيوبيا وهندوراس وإندونيسيا وإيران وكازاخستان والكويت والمغرب ونيجيريا وفلسطين والمملكة العربية السعودية والسنغال وتايلاند والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا و فيتنام). وفي عام ٢٠٢٣، تقدمت القاهرة مرة أخرى بطلب انضمام لعضوية تجمع "البريكس".

في بداية الأمر، وافق بنك التنمية الجديد على قبول مصر كعضو جديد، وتم الإعلان عن ذلك أثناء اجتماعات قمة قادة دول البريكس في ديسمبر ٢٠٢١، وأقرت مصر العضو الرابع الجديد، حيث تم قبول عضويتها ضمن التوسعة الأولى لنطاق انتشار البنك عالمياً، وسبقها، منذ سبتمبر ٢٠٢١، كل من بنجلاديش، والإمارات العربية المتحدة وأوروغواي، وفي ٢٣ يناير ٢٠٢٣، وافق مجلس النواب على قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦٢٨ لسنة ٢٠٢٢، بشأن اتفاقية تسمح لمصر بالانضمام رسمياً إلى بنك التنمية الجديد. إلي أن تم إنضمامها رسمياً في ٣٠ مارس ٢٠٢٣، ثم شهدت قمة الـ"بريكس"، الخامسة عشر الأخيرة لتصبح عضو كامل العضوية فيها بداية من أول يناير ٢٠٢٤.

واتفقت إدارة البنك على أن تقدر قيمة المساهمة المصرية بنحو ١,١٩٦ مليار دولار أمريكي، تم سداد ٢٠٪ منها، بإجمالي مبلغ ٢٣٩,٢ مليون دولار أمريكي. يتم الدفع على سبعة أقساط سنوية وفقا لجدول الدفع الذي يحدده البنك. مساهمة مصر الحالية هي أعلى قيمة مساهمة يمكن منحها لدولة ليست مؤسسة بنك، وتمثل حوالي ٢,١٪ من القوة التصويتية للبنك.

المطلب الثاني

فوائد انضمام مصر لتكتل الـ"بريكس"

يعد انضمام مصر إلى تجمع دول الـ"بريكس"، خطوة مهمة نحو فض الارتباط بشكل تدريجي بالدولار الأمريكي؛ ما سينعكس على الجنيه المصري من عدة جوانب أهمها ارتفاع سعره أمام الدولار، لا سيما في حالة الاتفاق على التصدير بنظام الصفقات المتبادلة، أو بنظام العملات المحلية المتبادلة مع تجمع الـ"بريكس"، الذي بات يضم (١٠) دول من أكبر الدول الاقتصادية والتجارية في مختلف أنحاء العالم. يخلق انضمام أعضاء جدد تمتلك صناعات سيادية كبيرة، ومن كبار منتجي الطاقة، مثل دولتي السعودية والإمارات، إلى تجمع الـ"بريكس"، نفوذًا عالميًا قويًا في مجال أمن الطاقة العالمي، وسيعزز من توسعها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب شرق آسيا من الناتج المحلي الإجمالي للتجمع؛ ما يجعله على قدم المساواة مع "مجموعة السبع"^(١).

(1) Patrick werr, Egypt hopes BRICS entry will lure foreign cash, but analysts counsel patients, reuters 29 august 2023.

أيضاً، من فوائد انضمام مصر إلى تجمع الـ"بريكس":

- ١- الانضمام إلى مجموعة الـ"بريكس" يساعد مصر بشكل مباشر على الاستفادة من تجارب الدول المشاركة في زيادة معدلات التصنيع والإنتاج.
- ٢- تتيح اتفاقية إنشاء بنك الـ"بريكس" للتنمية لمصر تعزيز اتفاقية التبادل التجاري مع ٦٨ دولة تتعامل مع مجموعة الـ"بريكس"، وبالتالي خلق سوق مشتركة للترويج للسلع والمنتجات المصرية.
- ٣- دعم التنمية المستدامة وتعزيز التعاون والتكامل الإقليمي من خلال الاستثمار بشكل رئيسي في مجال البنية التحتية.
- ٤- يهدف بنك التنمية الجديد إلى توفير الموارد اللازمة وتقديم المساعدة الفنية لتنفيذ المشاريع المتعلقة بأولويات التنمية الوطنية للدول الأعضاء.
- ٥- الحصول على المنح والقروض الميسرة بفوائد مخفضة من بنك التنمية التابع للتكتل، بما يساعد في الهروب من حصار صندوق النقد الدولي واشتراطاته القاسية.
- ٦- تعزيز التبادل التجاري بين أعضاء الـ"بريكس" بالعملات المحلية بـ الجنيه المصري في ظل أزمة الدولار الذي تعاني منها وانخفاض قيمة العملة الوطنية، مما يؤدي إلى تقليل الطلب على الدولار وإنعاش الاقتصاد المصري إلى حد ما.
- ٧- تطلع مصر إلى جذب عدد كبير من المشروعات المستقبلية، خاصة مشروعات الرقمنة والتنمية الزراعية والاستثمارات البيئية والبنية التحتية من كبار المستثمرين العالميين ورواد رجال الأعمال في دول البريكس.
- ٨- تأمين احتياجات البلاد من السلع الغذائية الضرورية على رأسها القمح، وغيرها من المنتجات الصناعية مثل الأجهزة الإلكترونية.

٩- زيادة عدد السياح القادمين إلى مصر، ولا سيما في ظل تطلع الدولة المصرية لجذب ٣٠ مليون سائح بحلول ٥ سنوات.

أخيراً، انضمام مصر إلى تجمع الـ"بريكس"، سوف يعود عليها بالعديد من المكاسب الاقتصادية والسياسية، التي سيظهر نتائجها على المدى الطويل. كما أن مصر ليست المستفيدة الوحيدة من الانضمام إلى تجمع البريكس، أيضاً ستستفيد دول البريكس من عضوية مصر؛ فموقع مصر الجغرافى إلى جانب مقوماتها، يجعلها مدخل إفريقيا من حيث دخول وتوجيه السلع والخدمات الخاصة بدول البريكس، وهذا يجعل منها شريكا وحليفا قويا لدول التجمع^(١).

المطلب الثالث

التحديات التي تواجه مصر بعد انضمامها للـ"بريكس"

تواجه مصر بعد الانضمام لتكتل "بريكس" العديد من الصعوبات والتحديات، منها^(٢):

١- يواجه الاقتصاد المصرى مؤخرا تحديات اقتصادية ناجمة عن تداعيات وباء كورونا، ومن بعده الحرب الروسية الأوكرانية، الأمر الذى أثر سلبا على معدل النمو الاقتصادى فى مصر، واحتياطى النقد الأجنبى، ودفع معدلات التضخم نحو الارتفاع بشكل كبير، وكل تلك التداعيات أضعفت نسبيا من الأداء الاقتصادى

(١) د. نورهان طوسون، في تعزيز النمو الاقتصادى ... انضمام مصر الي "البريكس" نموذجا، مجلة السياسة الدولية، تاريخ النشر ٩ نوفمبر ٢٠٢٣، متاح على رابط

<https://www.siyassa.org/News/19721.aspx>

(٢) : د. جيهان عبدالسلام، إشكالية التحديات.. ما حدود استفادة مصر من عضوية "بريكس"؟، مركز ربح للدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر ٢٦ أغسطس ٢٠٢٣، متاح على رابط <https://rcsseypt.com/14973>

لمصر، وحتى يمكن مواجهة تلك المشكلات لضمان تواجد أفضل فى الـ"بريكس"، يتطلب الأمر خطوات محسوبة وجهود مستمرة لدفع السياسات المرتبطة بالتصنيع والإنتاج وتوفير العملات الأجنبية.

٢- معظم الاحتياطي النقدى الأجنبي فى مصر بالدولار، والقليل منه بالعملات الدولية الأخرى؛ وبالتالي يحتاج الأمر إلى خطة نقدية تهدف إلى تنويع الاحتياطي الأجنبي بسلة عملات دولية مختلفة تشمل على سبيل المثال الروبل الروسى واليوان الصينى.

٣- الانضمام إلى الـ"بريكس" يعنى ضرورة أن يكون الاقتصاد المصرى قادرا على المنافسة والإنتاج والتصدير حتى لا يتعرض للمنافسة الحادة أو الإغراق من باقى الدول الأعضاء فى الكتلة وخاصة الصين التى تغزو منتجاتها الأسواق النامية ومنها مصر.

٤- وجود مصر فى كتلة الـ"بركس" وبنك التنمية التابع لها، يثير المخاوف بشأن مزيد من القروض والديون الخارجية التى قد تضيف ثقل على الاقتصاد المصرى، وبالتالي لابد من الحكمة البالغة فى التعامل مع أى قروض جديدة.

وجديرًا بالذكر، إن انضمام مصر للـ"بريكس" مجرد خطوة على طريق الانتعاش الاقتصادى؛ فحل الأزمة بشكل جذري لن يأتي من الخارج سواء من دول أو الانضمام لتكتلات اقتصادية قوية، بل يأتي من الداخل. و انضمام مصر للـ"بريكس" لا يعنى تخليها عن التعاون الاقتصادى مع الدول الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن يجعلها تواكب التطورات الاقتصادية العالمية الحالية التى تتجه نحو التعددية، ووضع نهاية لاحتكار دولة أو كتلة أو عملة واحدة كالدولار. ومما لا شك أن قبول عضويتها يفتح لها آفاق اقتصادية جديدة، كما يعزز من الثقل الإقليمي لمصر، ولكن توجد

بعض التحديات التى تحتاج إلى خطط مدروسة لمواجهةها، خاصة فى ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية الحالية، وفى ظل أننا نتعامل مع مجموعة اقتصادية غير متجانسة من حيث قوتها الاقتصادية فضلا عن غياب الرابط السياسى والثقافى؛ حيث لا يربط دول الـ"بريكس"، رابط جغرافى أو إقليمى، بل تنتمى إلى أربع قارات مختلفة، وبالتالي تصبح المهمة الرئيسية لمصر، هي كيف تجعل هذا الاختلاف دافعاً للتوسع والنمو، ولا ينبغي لنا أن ننظر إلى الانضمام إلى كتل الـ"بريكس"، باعتباره جرة سحرية تهدف إلى علاج العلل الاقتصادية التى تعاني منها أي دولة، بل يقع على عاتق هذا الدولة مسؤولية مواكبة هذه الأسواق من خلال تحسين سوقها واقتصادها الخاص حتى تتمكن من التنافس معهم وتحقيق أقصى استفادة من عضويتها.

ومؤدى ما سبق، فإننى أرى أن انضمام مصر إلى كتل "بريكس"، يمثل خطوة مهمة ومحورية نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية العالمية. ومع ذلك، يتطلب هذا الانضمام دعماً بسياسات وطنية واضحة ورؤية استراتيجية لمواجهة التحديات المحتملة. من جهة، الفوائد التى يمكن أن تجنيها مصر من هذا التكتل كبيرة ومتنوعة، بدءاً من تحسين قيمة الجنيه المصرى وتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكى، وصولاً إلى فتح أسواق جديدة وزيادة الاستثمارات فى القطاعات الحيوية مثل الطاقة والبنية التحتية. هذا التنوع فى الفوائد يجعل من "بريكس" منصة مثالية لتعزيز النمو الاقتصادى المصرى.

مع ذلك، لا يمكن التغاضى عن التحديات المصاحبة لهذا الانضمام. فالتواجد ضمن مجموعة اقتصادية غير متجانسة من حيث القوة الاقتصادية والسياسية يتطلب استعدادات كبيرة من مصر لتجنب التأثيرات السلبية مثل التنافسية الشديدة والإغراق. بالإضافة إلى ذلك، ستكون إدارة الديون والقروض بحذر أمراً حاسماً للاستفادة القصوى من الفرص التمويلية التى يقدمها "بريكس".

من هذا المنطلق، أرى أن استثمار مصر في تعزيز قدراتها الصناعية والتصديرية وتحسين بيئة الأعمال سيكون العنصر الأهم لتحقيق الاستفادة القصوى من هذا الانضمام. كما يتطلب الأمر تبني سياسات اقتصادية مدروسة لتنويع الاحتياطي النقدي بعيداً عن الدولار، وتطوير القدرة التنافسية للاقتصاد المصري في مواجهة المنتجات العالمية. باختصار، يمكن أن يمثل انضمام مصر إلى "بريكس" فرصة ذهبية لتعزيز الاقتصاد المصري، شريطة وجود رؤية استراتيجية لتجاوز التحديات وضمان تحقيق أقصى استفادة من هذه الشراكة الدولية.

المبحث الثالث

النتائج المترتبة على مؤتمرات قمم تكتل الـ"بريكس"

حددت دول تكتل البريكس أهدافها من خلال إنشاء المؤسسات وعقد القمم السنوية المنتظمة في أكثر من مكان من دول التجمع لتحقيق تلك الأهداف وتعزيز المبادئ التي توافقت عليها دول التجمع. وهذا القمم تعتبر دليل قوى على مدى إستمرارية هذا التجمع ونجاحها. وفيما يلي عرض لقمم تجمع دول بريكس والأهداف والنتائج التي تمخضت عنها خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠٢٣).

١- القمة الأولى لتكتل دول بريك (BRIC) عام ٢٠٠٩:

تعتبر القمة الأولى لدول التجمع هي حجر الأساس والتي عقدت في مدينة "إيكاترينبرج" بروسيا في ١٦ يونيو ٢٠٠٩، بحضور رؤساء الدول الأربعة (البرازيل وروسيا والهند والصين)، واتخذت هذا القمم عنوان "الوضع الحالي في الإقتصاد العالمي ودول البريك"، ومن أهم قرارات هذه القمم، دعوة جميع الدول والهيئات الدولية ذات الصلة إلى العمل بقوة لتنفيذ القرارات التي تم تبنيها في قمة مجموعة العشرين في لندن "٢ أبريل ٢٠٠٩". الالتزام بإصلاح المؤسسات المالية الدولية، بحيث تعكس التغيرات في الإقتصاد العالمي. وأن تتمتع الإقتصادات الناشئة والنامية بصوت وتمثيل أكبر في المؤسسات المالية الدولية. التأكيد على أن الدول النامية، هي من تضررت من الأزمة المالية، وأن المجتمع الدولي عليه أن يضاعف جهوده لتوفير الموارد المالية السائلة لهذه الدول، وأن يسعى إلى تحقيق التنمية بهذه الدول، وأن تفي الدول المتقدمة بالتزامها في المساعدة الإنمائية الرسمية و تبذل المزيد من الجهود في تخفيف عبء الديون والوصول إلى الأسواق ونقل التكنولوجيا للدول النامية. بجانب تحقيق التنمية

المستدامة بإبعادها المختلفة⁽¹⁾ بغرض بناء عالم متناغم من السلام الدائم والرخاء المشترك ليس فقط من أجل المصالح المشتركة لشعوب دول "البريك".

٢- القمة الثانية لتكتل البريك (BRIC) عام ٢٠١٠:

تعتبر القمة الثانية لدول التجمع البداية الحقيقية للتعاون والتنسيق بين دول التكتل، والتي عقدت في مدينة "برازيليا" بالبرازيل في ١٥ أبريل عام ٢٠١٠، بمشاركة رؤساء الدول الأربعة السالفة الذكر، واتخذت هذاالقمة عنوان "القضايا الدولية والتعاون داخل دول بريك"، وتم فيها الإتفاق على تحديد منطلقات مشتركة لإزالة آثار الأزمة الإقتصادية وإصلاح مؤسسات الإدارة العالمية وإصلاح النظام المالي العالمي إضافة إلى مناقشة الوضع في مجال الطاقة العالمية، بجانب رؤية مستقبلية مشتركة للحكومة العالمية والتعاون بين دول التكتل في مجال الإنشاء، وإنشاء معهد بحوث متخصص في دراسة مشاكل تجمع دول "بريك"، وكذلك توقيع مذكرة التعاون بين مصرف "فنيش إيكونوم بنك" الروسي والمصارف التجارية في كل من الهند والصين والبرازيل والتي تقضى بتيسير التحويلات النقدية الدولية ودراسة إمكانية تشكيل منظومة مصرفية موحدة في تجمع "بريك"⁽²⁾.

(1): BRICS Information Center, , BRICS Summit Conclusions on Development, 2009-12-University, BRICS Summit Conclusions on Development, 2009-2012. Maria Marchyshyn, BRICS Research Group, March 13, 2013. <https://www.brics.utoronto.ca/conclusions/development-2012.pdf>.PDF file.

(2): BRICS Leaders Joint Statement, 2010 – University of Toronto, "BRICS Information Centre", 2nd BRIC Summit of Heads of State and Government: Joint Statement, Brasília, April 15, 2010. <http://www.brics.utoronto.ca/docs/100415-leaders.html>.

٣- القمة الثالثة لتكتل البريكس (BRICS) عام ٢٠١١ :

عقدت القمة الثالثة لتجمع دول بريكس في ١٤ أبريل عام ٢٠١١، في منتجع "سانيا" في جزيرة هاينان الصينية بعد إنضمام جنوب إفريقيا لعضوية التجمع في ٢٤ ديسمبر عام ٢٠١٠، وتغيير إسم التجمع إلى "بريكس" وذلك بمشاركة رؤساء الدول الخمسة أعضاء التكتل، واتخذت هذه القمة عنوان "الرغبة المشتركة والشاملة من أجل السلام والأمن والتنمية والتعاون: رؤية واسعة ورخاء مشترك"، وأن يكون شعار القرن الواحد والعشرين مبني على أساس طريق السلم والوئام والتعاون والتطور العلمي، والتوافق على تعزيز التنسيق حول القضايا الدولية والإقليمية ذات الإهتمام المشترك. كما تم التوقيع على أول إتفاقية حكومية مشتركة تقضي بالتعاون بين مصارف الدول الأعضاء والقيام بالحسابات المتبادلة ومنح القروض بواسطة العملات القومية ويعتبر أهم حدث صاحب القمة الثالثة هو إنضمام جنوب أفريقيا وهذا له دلالة بالغة أهمها التوسع الإقليمي والدولي للدول أعضاء التجمع مما يعني التواجد في قارة إفريقيا وهذا له أبعاد متعددة سواء من الناحية السياسية أو الإقتصادية^(١).

٤ - القمة الرابعة لتكتل البريكس (BRICS) عام ٢٠١٢ :

عقدت القمة الرابعة لتجمع دول "البريكس" في ٢٩ مارس عام ٢٠١٢، في مدينة "نيودلهي" بالهند، بمشاركة رؤساء الدول الخمس أعضاء التجمع واتخذت هذه القمة عنوان "شراكة بريكس من أجل الإستقرار العالمي والأمن والإزدهار"، وتعزيز الشراكة من أجل التنمية المشتركة لدول التجمع. في ظل عالم يتجه للعولمة، و من أهم قرارات هذه القمة وضع حلول للأزمة المالية العالمية والتدخل والمشاركة في

(١) د. عزت ملوك قناوي، تأثير تجمع دول بريكس علي النظام الأقتصادي الدولي، مرجع سابق، ص ٨٥.

الحلول الدولية ومتابعة المؤسسات المالية الدولية، كما قامت الدول الخمس الأعضاء بتوقيع إتفاقية هامة حول مد التسهيلات الإئتمانية بالعملية المحلية وإتفاقية تسهيل خطاب الإئتمان المتعدد الأطراف. وبجانب الهدف المعلن من الإتفاقية والمتمثل في تعزيز التجارة بين دول المجموعة عبر خفض تكلفة التحويلات، فقد تم إعتبار تلك الخطوة تقدم ملموس تجاه إستبدال الدولار كعملة رئيسية في التجارة الدولية من خلال موافقة دول التجمع على تسيير التجارة بعملاتها المحلية وإنشاء بنك جديد للتنمية بدول التجمع^(١).

٥ – القمة الخامسة لتكتل البريكس (BRICS) عام ٢٠١٣:

عقدت القمة الخامسة لتجمع دول بريكس في ٢٧ مارس عام ٢٠١٣ في مدينة "ديربان" بجنوب إفريقيا وذلك بمشاركة رؤساء الدول الخمسة أعضاء التجمع، وإتخذت هذه القمة عنوان "بريكس وأفريقيا: الشراكة من أجل التنمية والتكامل والتصنيع"، وتم الإتفاق على تشكيل مجلس أعمال لإدارة الإستثمارات في دول التجمع بحيث يجتمع المجلس مرتين كل عام، وتكون رئاسة دورية بين أعضاء المجموعة، بجانب كيفية تجنب المجموعة لهيمنة المؤسسات المالية الدولية. كما إجتمع قادة تجمع "بريكس" ١٦ من قادة الدول الإفريقية ورؤساء تكتلات وتجمعات إفريقية مختلفة مثل مجموعة الإيجاد ومجموعة مبادرة النيباد تحت شعار إنطلاق أفريقيا "بريكس وإفريقيا التعاون لبيئة أفضل". ومن أهم قرارات هذه القمة خطة إنشاء بنك جديد للتنمية مختص بدول "بريكس" يسير على نهج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تمويل المشروعات والبنية التحتية في دول المجموعة والدول النامية، بجانب تأسيس وكالة تصنيف

(1): Cooper, A.F. and Farooq. (2015): Testing the Club Dynamics of the BRICS: The New Development Bank from Conception to Establishment. International Organizations Research Journal,

إنتماني تكون بمثابة آلية تأمين ومجلس لرجال الأعمال، بالإضافة إلى الإتفاق علي التعامل بالعملة النقدية لدول المجموعة وليس بالدولار أو اليورو ثم الإحتفاظ بجزء من إحتياطاتها الهائلة من العملات لمساعدة بعضها البعض إذا دعت الحاجة لذلك. كما حثت دول بريكس الدول الغربية الأخرى على التنازل عن حصة تصويت أكبر في صندوق النقد الدولي. وسوف يعزز مقترح إنشاء بنك التنمية الجديد لدول بريكس من مكانة التجمع بإعتباره لاعبا قويا في صنع القرار الإقتصادي. كما تعد خطة إنشاء "بنك بريكس" علامة على إستقلالية الهند والصين وروسيا عن مجتمع الغرب الإقتصادي وتأكيد الذات والإعتماد المتبادل بين الإقتصاديات الناشئة^(١).

٦ - القمة السادسة لتكتل البريكس (BRICS) عام ٢٠١٤:

عقدت القمة السادسة لتجمع دول "بريكس"، في ١٥ يوليو عام ٢٠١٤، في مدينة "فورتاليزا" بالبرازيل وذلك بمشاركة رؤساء الدول الخمسة أعضاء التكتل، وإتخذت هذهالقمة عنوان "النمو الشامل والحلول المستدامة" لمواكبة سياسات الحلول المستدامة والتنمية الشاملة التي تقوم بها حكومات دول التجمع ومواجهة التحديات التي تواجه البشرية والتي تفرضها حاجة الحفاظ على تحقيق النمو في وقت واحد مع السياسات الإجتماعية. و من أهم قرارات هذهالقمة زيادة درجة الإفتتاح والشمولية والتعاون وتبادل المنفعة والتواصل مع الدول الأخرى خاصة الدول النامية والإقتصاديات الناشئة، وكذلك مع المنظمات الدولية والإقليمية بهدف تعزيز التعاون والتضامن في العلاقات مع جميع الدول. ولتفعيل هذا الغرض تم عقد جلسة مشتركة مع زعماء دول أمريكا الجنوبية بهدف تعزيز التعاون بين تجمع دول بريكس وأمريكا الجنوبية والتأكيد على دعم تجمع دول بريكس لعمليات التكامل في اتحاد دول أمريكا

(١) درار عبدالمنعم ، مجموعة "بريكس" تدشن بنك التنمية الجديد في شنغهاي، ٢٠١٥.

الجنوبية (UNASUR) من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتعزيز التعددية والتعاون الدولي في ظل تحديات العولمة⁽¹⁾، ويعتبر إعلان تجمع دول بريكس عن إنشاء بنك التنمية الجديد (NDB) وهو بنك متعدد الأطراف تديره مجموعة دول بريكس تأسس برأس مال أولى يبلغ ١٠٠ مليار دولار، ورأس مال مساهم قيمته ٥٠ مليار دولار مقسمة بالتساوي بين الدول الأعضاء، وكذلك إنشاء صندوق احتياطي الطوارئ (CRA) لتجمع دول بريكس يقيمه ١٠٠ مليار دولار من أهم قرارات هذه القمة، وذلك بهدف تمكين تجمع دول بريكس من عدم الإعتماد على المؤسسات المالية التي يهيمن عليها الغرب مثل صندوق النقد والبنك الدوليين⁽²⁾.

٧ - القمة السابعة لتكتل البريكس (BRICS) عام ٢٠١٥:

عقدت القمة السابعة لتجمع دول بريكس في ٩ يوليو عام ٢٠١٥، في مدينة "أوفا" بروسيا وذلك بمشاركة رؤساء الدول الخمسة أعضاء التكتل، وإتخذت هذه القمة عنوان "شراكة بريكس عاملاً قوياً للتنمية العالمية"، ومن أهم قرارات هذه القمة توسيع التعاون داخل تجمع دول بريكس، والتنسيق بين دول التجمع وتكثيف الجهود للتصدي للتحديات الناشئة، ومواصلة تعزيز الشراكة الإستراتيجية لدول التجمع على أساس مبادئ الإنفتاح والتضامن وتبادل المنافع وتعزيز التنمية بطريقة مستدامة. بجانب دعوة دول "بريكس" للدول الأخرى لمواجهة جميع أشكال الحماية التجارية والقيود الخفية في التجارة وتأمين الدعم لعمل منظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات الأخرى، بالإضافة إلى تبني آلية مشتركة في إطار تجمع دول بريكس لدراسة

(1) : Kiely, R. (2015) : The BRICS, US 'Decline' and Global Transformations. Basingstoke: Palgrave Macmillan.

(2) : Lavrov, S. (2012): BRICS: A New Generation Forum with a Global Reach. Moscow: Ministry of Foreign Affairs. Palat.

مشاكل المنافسة التجارية ومكافحة الإحتكار المنظم. كما تم في هذاالقمة مناقشة الوضع الإقتصادي العالمي، وتقلب أسعار الطاقة والمواد الخام وتراكم الديون السيادية لبعض الدول الكبرى، حيث أن هذاالاختلالات تؤثر على ديناميكية التنمية في إقتصاديات تجمع دول بريكس. كما تم توقيع عدد من الوثائق المشتركة وإعتماد إستراتيجية للشراكة الإقتصادية بين دول التجمع حتى عام ٢٠٢٠، بهدف تحسين القدرة التنافسية لإقتصاديات تجمع دول بريكس في أسواق العالم. كما تم الإتفاق بين تجمع دول بريكس على تمويل أول المشروعات بداية من عام ٢٠١٦ من بنك بريكس الجديد للتنمية في مجال الطاقة المتجددة بدول التجمع لما تمثله من أهمية مستقبلية في الحفاظ على المناخ والبيئة^(١).

٨ – القمة الثامنة لتكتل البريكس (BRICS) عام ٢٠١٦:

عقدت القمة الثامنة لتجمع دول بريكس في ١٥ أكتوبر عام ٢٠١٦، في مدينة "غوا" بالهند وذلك بمشاركة رؤساء الدول الخمسة أعضاء التجمع، وإتخذت هذاالقمة عنوان "بناء الحلول المستجيبة والشاملة والجماعية" ومن أهم قرارات هذاالقمة التأكيد على أهمية مواصلة التضامن والتعاون على أساس المصالح المشتركة والأولويات الرئيسية لتعزيز الشراكة الإستراتيجية لدول التجمع، وتفعيل دور بنك التنمية الجديد لتجمع دول بريكس (NDB) وكذلك صندوق الإحتياطي (CRA) للمساهمة بدور أكبر في الإقتصاد العالمي وتعزيز البنية المالية الدولية. كما تم الإتفاق على أهمية تنسيق الجهود الجماعية في حل المشاكل الدولية وتبنيها لموقف واضح من القضية الفلسطينية، والتأكيد على الإرتباط الوثيق بين التنمية والأمن. بجانب إدانة العقوبات الإقتصادية من جانب واحد، والتأكيد على زيادة تمثيل

(1): Tian, H. (2016): The role of BRICS in global governance. (C. A

الدول النامية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وضرورة توسع عضوية تجمع دول بريكس^(١).

٩ – القمة التاسعة لتكتل البريكس (BRICS) عام ٢٠١٧:

عقدت القمة التاسعة لتجمع دول بريكس في ٣ سبتمبر عام ٢٠١٧، في مدينة "شيامين" بالصين وذلك بمشاركة رؤساء الدول الخمسة أعضاء التكتل، بالإضافة إلى دعوة الصين المستضيفة لرؤساء خمسة دول أخرى للمشاركة والحوار على هامش القمة، وهي مصر، طاجاكستان، تايلاند، غينيا، والمكسيك، و أطلق على هذاالقمة مبادرة (plus BRICS)، بهدف تعزيز سبل التعاون الإقتصادي والتجاري مع تلك الدول والسعي نحو شراكات أوسع مع الأسواق الصاعدة والدول النامية. وقد إتخذت هذاالقمة عنوان "شراكة أقوى من أجل مستقبل أكثر إشراقاً"، وهي القمة التي تعقد في الصين للمرة الثانية بعد قمة عام ٢٠١١، وركزت هذه لقمة على مناقشة قضايا تحرير التجارة والإستثمار في الأسواق الناشئة والتعاون المالي والحوكمة العالمية، وضرورة العمل على إيجاد بديل فعال وحقيقي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى جانب تحقيق تكامل إقتصادي وسياسي بين دول التجمع، وتنمية البنية التحتية في دول التجمع، وإيجاد طريقة فعالة لمنح وتبادل القروض بين دول التجمع بشكل لا يؤثر على الإقتصاد العالمي. بجانب دعم التنسيق لسياسات الإقتصاد الكلي والمضي قدما نحو الإصلاحات

(1) : . Xiaoyun Li., Richard Carry. (2016): Understanding the BRICS evolving influence and role in Global Governance and Development. Paris: UK department for international development.

الهيكلية، والإستمرار في الإهتمام بالتنمية وتسهيل الروابط بين الأسواق والإندماج المالي^(١).

١٠ - القمة العاشرة لتكتل البريكس (BRICS) عام ٢٠١٨:

عقدت القمة العاشرة لتجمع دول بريكس في ٢٥ يوليو عام ٢٠١٨، في مدينة "جوهانسبيرج" في جنوب إفريقيا وذلك بمشاركة رؤساء الدول الخمسة أعضاء التكتل، بالإضافة إلى دعوة أربعة دول أخرى خارج تجمع دول "بريكس" للمشاركة على هامش القمة في إطار مبادر (plus BRICS)، وهي مصر، تركيا، الأرجنتين، أنجولا، وهي المرة الثانية التي تستضيف فيها جنوب إفريقيا القمة بعد قمة عام ٢٠١٣، و إتخذت هذه القمة عنوان "بريكس في إفريقيا"، وركزت على مناقشة قضايا النمو الإقتصادي لتجمع دول "بريكس"، و تعزيز الشراكة مع أفريقيا، والحوكمة العالمية والتنمية المستدامة، والأمن السيبراني لدول تجمع بريكس. بجانب مناقشة تحديات النظام التجاري العالمي ومن ضمنها قضية الحرب التجارية والإقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بسبب الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على الفولاذ والألمونيوم الصينيين. وإجراءات أخرى فرضتها على روسيا، من شأنها الضرر بإقتصاديات تجمع دول بريكس خاصة الصين وروسيا وإحداث تأثيرات سلبية على النمو الإقتصادي لدول التجمع^(٢).

(1) : Wansleben, L. (2017): Dreaming with BRICs. Innovating the classificatory regimes of international finance. Journal of Cultural Economy .

(2) : Report, T. B. (2018): A Study of Brazil, Russia, India, China, and South Africa with special focus on synergies. New Delhi: Oxford University.

١١ – القمة الحادية عشر لتكتل البريكس (BRICS) عام ٢٠١٩:

عقدت القمة الحادية عشر لتجمع دول بريكس في ١٤ نوفمبر عام ٢٠١٩، في مدينة "برازيليا"، البرازيل، وذلك بمشاركة رؤساء الدول الخمسة أعضاء التكتل، واتخذت هذه القمة عنوان "البريكس: النمو الاقتصادي من أجل مستقبل مبتكر". ومن أهم قرارات هذه القمة الالتزام بمواصلة التعاون على أساس المصالح المشتركة القائمة على مبادئ السيادة والاحترام المتبادل والمساواة بين دول التكتل لتحقيق مصلحة ورفاهية شعوب دول التكتل اعتماد البنية الجديدة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (STI) بين دول التكتل. التعاون المستمر بين دول التكتل في مجالات الطاقة والطاقة المتجددة، والاستثمار والتجارة الإلكترونية. إنشاء مكتب إقليمي لبنك التنمية الجديد للأمريكتين في ساو باولو، إلى جانب مكتبه الفرعي في برازيليا، والتطلع إلى افتتاح مكتبين إقليميين لبنك التنمية الجديد في روسيا والهند في عام ٢٠٢٠، بالإضافة لتعزيز دور البنك كمؤسسة عالمية لتمويل التنمية والمساهمة بشكل أكبر في تعبئة الموارد لمشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في دول "البريكس"، وغيرها من بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية، بجانب ما يستطيع القيام به من توسع عضوية التكتل. كما تم الاتفاق على تفعيل صندوق احتياطي الطوارئ (CRA) بما في ذلك صرف الأموال للمساهمة بدور أكبر في تعزيز البنية المالية لدول التكتل. كما تمت مناقشة العمل على إصلاح المنظمات الدولية متعددة الأطراف بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي من خلال تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب أكثر عدلاً وتمثيلاً، وبمشاركة أكبر للدول النامية في صنع القرار الدولي. كما حثت دول "البريكس" الدول المانحة الوفاء بالتزاماتها بتزويد الدول النامية بموارد إنمائية إضافية. كما تم الاتفاق على الالتزام بالجهود الجماعية من أجل التسوية السلمية للمنازعات الدولية باستخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية لتحقيق السلام الدائم للجميع.

الالتزام بمبادئ حسن النية، والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة. ضرورة مواصلة الأنشطة في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية وفقاً للقانون الدولي⁽¹⁾.

١٢ – القمة الثانية عشر لتكتل البريكس (BRICS) عام ٢٠٢٠:

عقدت القمة الثانية عشر لتجمع دول بريكس في ١٧ نوفمبر ٢٠٢٠، في مدينة "شينخوا" بروسيا التي عُقدت افتراضياً، تحت عنوان "شراكة بريكس من أجل الاستقرار العالمي والأمن المشترك والنمو المبتكر". بمشاركة رؤساء الدول الخمسة أعضاء التكتل، و من أهم قرارات هذه القمة الالتزام بعالم يسوده السلام والاستقرار والتمسك بالقانون الدولي. النهوض بالتنمية المستدامة وضمان حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بهدف بناء مصير مشترك أكثر إشراقاً للمجتمع الدولي. تعزيز الجهود الرامية إلى إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب يقوم على المساواة في السيادة بين جميع الدول، التأكيد على إجراء إصلاح شامل للأمم المتحدة، ما يشمل مجلس الأمن التابع لها، بهدف جعل المنظمة أكثر فعالية، حتى تتمكن المنظمة من الاستجابة بشكل مناسب للتحديات العالمية. التأكيد مجدداً على الالتزام ببذل جهود جماعية للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاعات من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية. التأكيد على أهمية إنشاء أطر قانونية للتعاون بين دول البريكس بشأن ضمان الأمن في استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. تعزيز الجهود، لنقل دول "بريكس" بسرعة نحو تنمية ونمو اقتصاديين، على نحو قوي ومستدام ومتوازن، في

(1): 11th Declaration of the BRICS Summit (2019), <https://bricsthinktankscouncil.org/knowledge-base/11th-declaration-of-the-11th-brics->, Dated Published: November 2019.

حقبة ما بعد جائحة (كوفيد-١٩). دعم التعاون والتجارة الدوليين، المضي قدماً في تعزيز مصالح وأولويات اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية. الإشادة بالتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الشراكة الاقتصادية لدول "بريكس" ٢٠٢٠، وإعتماد استراتيجية الشراكة الاقتصادية لدول "بريكس" للفترة (٢٠٢١-٢٠٢٥) كمبدأ توجيهي رئيسي لتعزيز تعاون دول "بريكس" في التجارة والاستثمار والقطاع المالي والاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة، بهدف ورفع مستويات المعيشة في دول بريكس. الإشادة ببنك التنمية الجديد لتوفيره الموارد المالية للحد من الخسائر البشرية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تفشي جائحة كورونا واستعادة النمو الاقتصادي في دول "بريكس". وإتخاذه التدابير المناسبة من أجل مكافحة الجائحة وعواقبها، والمتمثلة في برنامج المساعدة الطارئة الذي يهدف إلى توفير ما يصل إلى ١٠ مليارات دولار أمريكي لقروض الطوارئ للدول الأعضاء. افتتاح المكتب الإقليمي الأوروبي الآسيوي التابع لبنك التنمية الوطني في موسكو - المكتب الإقليمي الثالث للبنك - والتطلع إلى افتتاح المكتب الإقليمي للبنك في الهند العام المقبل. الاتفاق علي إنشاء قناة بريكس السريعة لأمن المعلومات للسماح للبنوك المركزية في بلدان البريكس بتبادل المعلومات حول التهديدات الإلكترونية وتبادل الخبرات في مكافحة الهجمات السيبرانية في المجال المالي. التنويه بالتقدم المحرز في إنشاء صندوق السندات بالعملية المحلية لمجموعة البريكس ونتطلع إلى تشغيله^(١).

(1): XII BRICS Summit Moscow Declaration, <https://eng.brics-russia2020.ru/images/114/81/1148126>, Xinhua| Dated Published:, 2020-11-17 22:54:44|Editor: huaxia.

١٣ - القمة الثالثة عشر لتكتل البريكس (BRICS) عام ٢٠٢١:

عقدت القمة الثالثة عشر لتجمع دول "البريكس" برئاسة الهند، في ٩ سبتمبر ٢٠٢١، بمشاركة رؤساء الدول الخمس أعضاء التكتل. وهي المرة الثالثة التي تستضيف فيها الهند قمة "البريكس" بعد عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦، وتم استضافة القمة عن طريق تقنية الاجتماع عبر الفيديو بسبب تداعيات جائحة كورونا. واتخذت هذه القمة عنوان "التعاون داخل البريكس من أجل الاستمرارية والتوحيد والتوافق"، ومن أبرز ما جاء في هذه القمة، التعاون والحوار بين دول "بريكس" بشأن قضايا الأمن العالمي والإقليمي، والتطورات السياسية العالمية من أجل السلام والأمن والازدهار الاتفاق على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية من أجل الرخاء المتبادل من خلال توسيع التعاون بين دول "بريكس" في قطاعات مثل التجارة والزراعة والبنية التحتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والطاقة والتمويل والمصارف. استخدام الحلول التكنولوجية والرقمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في دول "بريكس" مع التركيز بشكل خاص على تنفيذ استراتيجية الشراكة الاقتصادية لمجموعة "بريكس" (٢٠٢٠-٢٠٢٥). ضمان إصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف لتعزيز "مصادقيتها"، وتعزيز التنمية "المستدامة" من خلال التعبير عن صوت مشترك لمجموعة "بريكس" بشأن القضايا البيئية والمناخية. التأكيد على الدور الرائد الذي يمكن أن تلعبه دول "بريكس" في التعافي العالمي بعد كوفيد-١٩، تحت شعار "إعادة البناء بمرونة وابتكار ومصادقية ومستدامة"، وضرورة تسريع "إعادة البناء" من خلال تعزيز سرعة التطعيم وإمكانية الوصول إليه، وخلق "المرونة" من خلال تنويع قدرات إنتاج الأدوية واللقاحات خارج العالم المتقدم، وتعزيز "الابتكار" من خلال الاستخدام الإبداعي للأدوات الرقمية. إثراء وتعزيز الاتصالات بين الأفراد داخل مجموعة "بريكس" في المجالات الثقافية والأكاديمية والشبابية والرياضية والتجارية، من خلال التبادلات المنتظمة. التأكيد على

ضرورة تعاون كل الدول في تعزيز، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في إطار مبادئ المساواة والاحترام المتبادل، بما في ذلك الحق في التنمية، بطريقة عادلة ومتساوية، و تعزيز التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك سواء داخل مجموعة "بريكس" أو في المحافل المتعددة الأطراف بما في ذلك الأمم المتحدة. الترحيب باحراز تقدم في التعاون التجاري والاستثماري لمجموعة "بريكس" والمناقشات حول مبادرات شراكة "بريكس" بشأن الثورة الصناعية الجديدة (PartNIR). التأكيد على التعاون من أجل إنشاء مركز الكفاءات الصناعية، ونرحب بمبادرة مركز الابتكار BRICS PartNIR في الصين وفعاليات BRICS PartNIR الناشئة من الهند^(١).

١٤ - القمة الرابعة عشر لتكتل البريكس (BRICS) عام ٢٠٢٢:

عقدت القمة السنوية الرابعة عشرة لمجموعة "بريكس" في العاصمة "بكين"، بالصين، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٤ يونيو ٢٠٢٢، حيث عُقدت اجتماعات رفيعة المستوى بشكل افتراضي. وحضر القمة زعماء الدول الأعضاء الخمس البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، واتخذت عنوان "بناء شراكات عالية الجودة وخلق عصر جديد من التنمية العالمية"، وأكد البيان الختامي لقمة "البريكس" على أن "البريكس" وضع مخططاً جديداً للتنمية عالي الجودة، وقدم صوتاً أقوى للتضامن والتعاون، وأن "البريكس" تطور إلى أن أصبح كيان تتركز عليه دول غير غربية وقوة مهمة على المسرح الدولي لا يمكن تجاهلها، وإن الرحلة الاستثنائية التي

(1) : BRICS Information Center, XIII BRICS Summit- New Delhi Declaration- University of Toronto, September 9, 2021, <https://www.brics.utoronto.ca/docs/210909-New-Delhi-Declaration>.

استمرت ١٦ عامًا لتعاون "بريكس" ليست سوى رحلة قصيرة في تاريخ البشرية الطويل، كتبت في فترة وجيزة فصلاً جديداً من التنمية والتعاون. ومن بداية القرن الحادي والعشرين، أظهرت الأسواق الناشئة والبلدان النامية ككل زخماً متصاعداً وإمكانات تنموية أقوى، وازداد وزنها في المشهد السياسي والاقتصادي العالمي. وبحسب الإحصائيات، فإنه خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩، كان متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي للأسواق الناشئة والدول النامية أعلى بنحو ٣,٦٥ نقطة مئوية من مثيله في البلدان المتقدمة، وزادت نسبتها في الاقتصاد العالمي إلى أكثر من ٤٠٪. وباعتبارها جزءاً مهماً من الدول النامية، تمثل دول البريكس حوالي ٢٥٪ من إجمالي حجم الاقتصاد العالمي و١٨٪ من إجمالي حجم التجارة العالمية، وساهمت بنسبة ٥٠٪ من النمو الاقتصادي العالمي في السنوات الأخيرة. وشدّد البيان الختامي علي أن تعاون دول "البريكس"، يتوافق ويتضامن مع اتجاه تطور المجتمع البشري وتطور النمط الدولي، لذا ركزت هذه القمة على التعاون بين أعضاء "البريكس" في مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك مكافحة جائحة كوفيد-١٩، ومكافحة الإرهاب، والتجارة، والرعاية الصحية، والعلوم والتكنولوجيا، والتعليم الفني والمهني، والطب التقليدي، والبيئة، وأهمية تطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الإطار أنشئ هيكل تعاون شامل ومتعدد المستويات على أساس "الدفع الثلاثي" المتمثل في الاقتصاد والتجارة والتمويل، والأمن السياسي، والتبادلات الشعبية والثقافية، واستكشفت دول البريكس بنشاط إقامة علاقة جديدة من الشراكة وعدم التحالف، ووجدت مساراً جديداً من الاحترام المتبادل والتقدم المشترك^(١).

(1): bricsthinktankscouncil.org, 14th BRICS Summit Beijing Declaration (2022),

=

١٥ – القمة الخامسة عشر لتكتل البريكس (BRICS) عام ٢٠٢٣:

عُقدت القمة ١٥ لتجمع "بريكس" في جوهانسبرج بجمهورية جنوب إفريقيا خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أغسطس ٢٠٢٣، بحضور أكثر من ٤٠ رئيس دولة وحكومة، تحت عنوان "بريكس وإفريقيا: الشراكة من أجل النمو السريع والمستقر"، وقد أسفرت القمة عن الكثير من النتائج الهامة التي تعمل على تعميق التعاون بين دول مجموعة "بريكس"، بالإضافة إلى قرارات توسيع العضوية، بقبول عضوية ٦ أعضاء على رأسهم مصر، كما تم التوصل إلى إعلان جوهانسبرج؛ لتعزيز العمل من أجل سلام عالمي. من أهم قرارات القمة الخامسة عشرة لتكتل "بريكس"، توسيع عضوية البريكس، حيث تم الاتفاق على المعايير والإجراءات المطلوبة لتوسيع "البريكس"، والذي سيكون على مراحل عدة، فالمرحلة الأولى تتضمن دعوة ٦ دول كاملي العضوية في "بريكس"، وهي كل من مصر والسعودية والإمارات والأرجنتين وإثيوبيا وإيران، على أن تبدأ عضويتهم في الأول من يناير ٢٠٢٤، وهو ما سيحقق قوة اقتصادية كبيرة لتجمع "البريكس" في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء وبلورة نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب. تشكيل مجموعة عمل لاعتماد عملة مشتركة، ففي هذا الصدد وجه قادة "البريكس"، وزراء ماليتهم ومحافظي البنوك المركزية للنظر في مسألة التبادل بالعملات الوطنية والأدوات المختلفة للدفع المرتبطة بالعملات الوطنية بين الدول الأعضاء. الاتفاق على خلق منطقة تجارة حرة، وهو ما سيعمل على دعم الاتصالات مع الدول الإفريقية، فالهند لا تزال توسع تعاونها التجاري مع إفريقيا، وتقديم الخدمات الجيدة التي تكون قادرة على منافسة متساوية مع المنتجات والخدمات من القوى المتنافسة

=

<https://bricsthinktankscouncil.org/knowledge-base/14th-brics-sum>. Dated
Published: June 2022

الأخرى، وهو الأمر الذي سيزداد على مستوى جميع الدول الأعضاء عند إنشاء هذه المنطقة الحرة. إنشاء صندوق بقيمة ٤ مليارات دولار لمساعدة الدول النامية، وستزداد قيمته إلى ١٠ مليارات دولار في السنوات المقبلة. الاتفاق علي زيادة تعاون تكتل "بريكس" مع القارة الإفريقية، و توسيع الاستثمارات على كافة المجالات في إفريقيا. دعم كلاً من الهند والبرازيل، العضوية الدائمة للاتحاد الإفريقي داخل مجموعة العشرين. يضاف إلى ذلك الدعم الروسي لإفريقيا، إذ أشار الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى ضخ روسيا العديد من الموارد داخل القارة الإفريقية، مع تقوية العلاقات في كافة المجالات، و الالتزام بتصدير الوقود الروسي الذي سيساعد إفريقيا على احتواء ارتفاع الأسعار، كما تطرق بوتين إلى تنفيذ مشروعات مختلفة في القارة، ففي مصر تساهم موسكو بإنشاء محطة طاقة نووية بالضبعة، ومنطقة صناعية بقناة السويس، إذ ستعمل هذه العلاقات بين دول "بريكس" والقارة الإفريقية على مواجهة التحديات المختلفة في القارة وخاصة مشكلة الديون، والتي سيتم انحسارها من خلال تسهيل الحصول علي القروض من بنك التنمية الجديد والصندوق بأسعار فائدة بسيطة^(١).

(١) رضوى محمد، القاهرة الاخبارية، قرارات محسوبة.. إلى ماذا انتهت القمة الخامسة عشر لمجموعة "بريكس"؟ تاريخ النشر، ٢٥ أغسطس ٢٠٢٣، متاح علي رابط

<https://alqaheranews.net/news/40417>

المبحث الرابع

التحديات التي تواجه الـ"بريكس" و حجم مساهمته في الاقتصاد العالمي مقارنة "بمجموعة السبع"

تمهيد وتقسيم:

من أبرز التحديات مسألة الموازنة الاقتصادية؛ بين الدول الاعضاء وبعضها البعض؛ حيث قد تعوق الفروق الثقافية الدقيقة لدول الـ"بريكس" التفاهم المشترك بينهم؛ ولذلك ستحتاج الدول إلى التمعن في كيفية الاندماج بسلاسة في هذا النسيج الثقافي، أو إذا ما كانت هناك ديناميكيات تتطلب معالجتها مزيداً من التنسيق والجهود الجماعية. كما لا يمكن التغاضي عن أهمية مزامنة الاستراتيجيات الفردية للدول مع الرؤية الشاملة لتكتل الـ"بريكس"، ولا سيما أن كل دولة ستأتي بخلفيتها السياسية، وسيكون من الأهمية بمكان موازنة هذه السياسات من أجل تحقيق النمو الجماعي. ولا بد من الانتباه إلى حقيقة أن الدول الجديدة المنضمة قد دخلت هذه المجموعة وهي تحمل خلافات سياسية تتراوح بين الحدة والكُمون، وخاصة تلك المرتبطة بمواقفها واتجاهاتها بشأن الهيمنة الاقتصادية والسياسية، والسيطرة على الموارد الرئيسية مثل المياه والطاقة. وينبغي هنا العمل على مراجعة التحالفات الإقليمية والاقتصادية العالمية الناجحة، مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومجموعة السبع الصناعية؛ خصوصاً وان هناك مقارنة بين تكتل الـ"بريكس"، و "مجموعة السبع" من حيث حجم مساهمة كلا منهما في الاقتصاد العالمي. لذا، فإننا في هذا المبحث سنتناول التحديات التي تواجه تجمع البريكس، و حجم مساهمة تكتل الـ"بريكس" في الاقتصاد العالمي مقارنة بـ"مجموعة السبع"، في مطلبين وذلك علي النحو التالي:

المطلب الأول: التحديات التي تواجه تجمع الـ"بريكس"

المطلب الثاني: حجم مساهمة كتل الـ"بريكس" في الاقتصاد العالمي مقارنة بـ"مجموعة السبع"

المطلب الأول

التحديات التي تواجه تجمع الـ"بريكس"

في ضوء القرارات التي اتخذتها الدول الأعضاء في مجموعة "بريكس" خلال القمة الخامسة عشر، التي عُقدت بمدينة جوهانسبرج بدولة جنوب إفريقيا، والتي تضمنت توسيع عضوية التكتل لتشمل ٥ دول أخرى؛ أربع منها دول شرق أوسطية وهي "مصر، وإيران، والسعودية، والإمارات، إلى جانب إثيوبيا". ما يجعل المجموعة تمثل قرابة ٤٠% من سكان العالم، وتضم ثلاثة من أكبر منتجي النفط في العالم، وهي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإيران. وما يستوجب أن يُعزز ذلك من ثقل المجموعة السياسي والاقتصادي، فإن ذلك الأمر قد يخلق العديد من التحديات التي قد تؤدي إلى إضعاف التماسك الذي تتمتع به المجموعة. لاسيما وأن مجموعة الـ"بريكس" بعد توسعها أصبحت في حاجة إلى ترجمة ثقلها السياسي إلى أفعال ملموسة، ومن أبرز التحديات التي تواجه المجموعة في الوقت الراهن المعايير التي سيتم على أساسها اختيار الأعضاء الجدد الراغبين في الانضمام إليها مستقبلاً^(١). وفي هذا الإطار، أشار تقرير

(1): E-international relations, The Expansion of BRICS: Challenges and Uncertainties, <https://www.trancend.org/tmsl/2023/09/the-expansion-of-brics>, 18 Sep 2023.

نشره موقع "المجلس الأطلسي" بعنوان "مجموعة البريكس تضاعف عضويتها، هل تصبح الكتلة منافسًا جديدًا لمجموعة السبع؟"، إلى أن انضم أعضاء جدد إلى المجموعة سيفرض عليها جملة من التحديات، يتمثل أبرزها في اختلاف درجات النمو الاقتصادي إلى حد كبير بين الدول الأعضاء، وذلك بعدما كانت مسارات النمو للدول الخمس الأساسية في المجموعة تسير إلى حد كبير بنسب متقاربة، فضلًا عن اختلاف مصالحهم السياسية والاقتصادية، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى إبطاء أو عرقلة المشروعات التي تعتمز "البريكس" القيام بها في المستقبل، مما يفرض على الدول الأعضاء بذل مزيد من الجهد خلال الفترة المقبلة لضمان تماسك المجموعة وتحقيق أهدافها طويلة الأمد^(١).

في ذات السياق، أوضح تقرير نشره موقع "أوراسيا ريفيو"، بعنوان "البريكس قمة إزالة الدولار"، أنه بالرغم من اكتساب مجموعة "البريكس" زخمًا كبيرًا خلال الفترة الماضية، وهو ما ساعدها على تعزيز نفوذها عالميًا من خلال تقديم نموذج اقتصادي يحفز الدول على الانضمام إليه، فإنه من غير المرجح أن تمتلك المجموعة ما يؤهلها من مقومات لإحداث ثورة في العلاقات الدولية؛ بحيث تكون قادرة على كسر الهيمنة السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية^(٢).

وفي سياق متصل، نبه مقال نشره موقع (CNN) بعنوان "توسع الـ"بريكس"، بمثابة فوز كبير للصين. ولكن هل يمكنه حقًا أن يكون ثقلًا موازيًا للغرب؟"، إلى وجود

(1): Atlantic Council, BRICS is doubling its membership. Is the bloc a new rival for the G7?, <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/experts-react>, August 24, 2023.

(2): Eurasia review, BRICS-de-dollarization-summit, <https://www.eurasiareview.com/14092023-brics-de-dollarization-su>, September 14, 2023.

انقسامات بين الدول الخمس الرئيسية بالمجموعة، منوهاً إلى تخوف الهند والبرازيل من أن تصبح الـ"بريكس" معادية بشكل صريح للغرب، ومسيطرًا عليها بشكل كبير من قبل الصين، متوقعًا أن يسفر توسع المجموعة عن زيادة التنافس بين الصين والهند على قيادة دول الجنوب العالمي، لا سيما في ظل وجود توترات حدودية بالفعل بينهما^(١).

وختاماً، أصدرت "شبكة خدمات الاستخبارات الجيوسياسية"، تقريراً بعنوان "بناء أكبر لمجموعة بريكس" (Building a bigger BRICS)، لفت الانتباه إلى أن توسع المجموعة لتصبح مكونة من ١٠ دول قد يعزز التحول إلى نظام متعدد الأقطاب يتحدى الهيمنة الغربية، مؤكداً أن مدى تأثير التشكيل الجديد لمجموعة "بريكس" على النظام الدولي يعتمد على عدة عوامل، أهمها يرتبط بتطور العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والذي يعتمد إلى حد كبير على قضية تايوان، مُرجحاً أن يتسبب تفاقم التوترات حول تايوان جراء تعزيز واشنطن دعمها لتايبيه (Taipei)، قد يدفع الصين إلى استخدام موقعها المهيمن داخل مجموعة الـ "بريكس" كأداة لمواجهة النفوذ الأمريكي، الأمر الذي قد يضع الدول الأعضاء في المجموعة أمام خيارات صعبة. وأكد التقرير أن مستقبل الـ"بريكس" يعتمد بشكل رئيس على القدرة الفعلية للمنظمة على التوصل إلى القرارات وتنفيذها في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية، موضحاً أن آلية اتخاذ القرار داخل الـ"بريكس" يعتمد على الإجماع، الأمر الذي يزيد من صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء، لا سيما في ظل زيادة عدد أعضائها من خمسة إلى ١٠ أعضاء. هذا، ويتوقع التقرير أن تُسهم الـ "بريكس" في توفير مزيد من الإمكانيات من

(1): CNN, BRICS expansion is a big win for China. But can it really work as a counterweight to the West

<https://www.edition.cnn.com/2023/08/28/china/china-brics-expansion-vic>, August 28, 2023.

حيث النمو الاقتصادي، من خلال ضم بعض من أكبر الاقتصادات الناشئة والديموغرافية ذات الوزن الثقيل في العالم، بينما تعاني الاقتصادات الغربية من الانحدار الديموغرافي والركود الاقتصادي⁽¹⁾.

ايضاً من الأمور التي يمكن اعتبارها من التحديات الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة ومن خلفها الدول الأوروبية علي روسيا، والصين، من خلال فرض عقوبات اقتصادية علي روسيا بسبب الحرب الروسية – الأوكرانية، واستفزاز الصين بسبب جزيرة تايوان. إضافة الي عدم وجود أطر قانونية (ميثاق ملزم) تعمل من خلاله دول التكتل، بما في ذلك وسائل لحل المنازعات التي قد تنشأ بين دول التكتل وبعضها البعض، وبين دول التكتل ودول أخرى.

وفي النهاية، يمكن القول أنه بالرغم من التحديات التي تواجه مجموعة الـ"بريكس"، فإنها نجحت بشكل أو بآخر في جذب العديد من دول الجنوب، الأمر الذي يُتوقع معه زيادة ثقلها على المسرح العالمي في المستقبل القريب، وامتلاكها الزخم اللازم للتأثير على العديد من القضايا العالمية، الأمر الذي قد يُعد بمثابة جرس إنذار للعديد من الدول الغربية، لا سيما وأن المجموعة تفتح الباب لنظام مالي عالمي جديد، يحل بديلاً للنظام المالي الدولي التقليدي الذي طالما وفر أساساً للهيمنة الغربية، ومن خلال مؤسساته

(1):GIS Reports , Building a bigger BRICS, <https://www.gisreportsonline.com/r/brics-expands-clout> SEPTEMBER 12, 2023

الدولية، وهي سياسات تحظى بدعم دول الجنوب العالمي التي عانت من السياسات الغربية غير العادلة التي استنفدت ثروتها^(١).

المطلب الثاني

حجم مساهمة كتل البريكس في الإقتصاد العالمي

مقارنة بمجموعة الـ (G7)

من الموضوعات المثيرة للجدل، والتي فرضت نفسها على المسرح العالمي، المقارنة بين القوة الاقتصادية لدول الـ"بريكس" و "مجموعة السبع"، وأيهما الأقوى تأثيراً والأكثر مساهمة في الإقتصاد العالمي. ويمثل تحالف الـ"بريكس"، الذي يتألف من (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا، مصر، السعودية والامارات، ايران، اثيوبيا)، مجموعة من الاقتصادات الناشئة المعروفة بنموها السريع وتأثيرها المتزايد على المسرح العالمي، وفي المقابل، فإن "مجموعة السبع" التي تضم (الولايات المتحدة، وألمانيا، واليابان، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وإيطاليا، وكندا)، تمثل قوة اقتصادية ذات هيمنة طويلة الأمد على النظام المالي العالمي، و تتمحور المقارنة حول عدة أمور أبرزها الناتج المحلي الإجمالي لهاتين الكتلتين المؤثرتين^(٢).

(١): مها طلعت، الأخبار المسائي اهم التحديات و الفرص التي تواجه توسع مجموعة الـ"بريكس"، تاريخ النشر ٢١ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح متاح علي رابط .أهم

<https://almseay.akhbarelyom.com/news/newdetails/3414255/1/>

(2): The Global Economic Landscape: G7 vs BRICS in 2024, <https://bricstoday.com/the-global-economic-landscape-g7-vs-brics-in-2024/>, February 19, 2024

مقارنة الناتج المحلي الإجمالي لدول الـ"بريكس" و"مجموعة السبع":

بدايه، يبلغ عدد سكان التحالف نحو ٤٥ ٪ من إجمالي سكان الأرض، بينما يبلغ عدد سكان دول مجموعة السبع، نحو ٨٠٠ مليون نسمة.

تظهر الأرقام، وبيانات صندوق النقد الدولي، القوة الاقتصادية التي وصلت إليها دول "بريكس"، حيث بدأ يظهر تأثيرها بنسبة كبيرة على الصعيد الدولي، إذ بلغ حجم اقتصادات "بريكس" حتى نهاية عام ٢٠٢٢، نحو ٢٦ تريليون دولار، والناتج المحلي الإجمالي التراكمي لمجموعة الـ"بريكس" ٢٧,٧ تريليون دولار، أي ٢٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و يضيف الأعضاء الجدد في الـ"بريكس" ٣,١ تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي إلى الكتلة، حيث تساهم المملكة العربية السعودية بأكبر قدر بفضل ناتجها المحلي الإجمالي البالغ ١,١ تريليون دولار. وفي عام ٢٠٢٤، متوقع أن يصل حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول الـ"بريكس" مجتمعة حوالي ٣٠ تريليون دولار، وهو ما يشكل حوالي ٢٩٪ من الاقتصاد العالمي. ويعزز هذا الرقم بشكل كبير الناتج المحلي الإجمالي الصيني الضخم الذي يبلغ ١٩,٣ تريليون دولار، مما يجعله ركيزة أساسية في إطار مجموعة "البريكس". تليها الهند بإجمالي ناتج محلي يبلغ ٣,٧ تريليون دولار. بينما يصل الناتج المحلي الإجمالي "لمجموعة السبع" إلى ٤٥,٩ تريليون دولار، وهو ما يمثل ٤٣٪ من الاقتصاد العالمي. وتعزى هذه الهيمنة إلى حد كبير إلى الولايات المتحدة، التي تساهم وحدها بمبلغ ٢٨,٦ تريليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي العالمي. يحدد الناتج الاقتصادي الكبير لدول "مجموعة السبع" مكانتها الرائدة

الحالية في الاقتصاد العالمي مقارنة بمجموعة الـ"بريكس"^(١). و على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي لدول الـ"بريكس"، لم يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لدول "مجموعة السبع"، ووجود فجوة اقتصادية، تقدر بحوالي ١٥،٩ تريليون دولار لصالح "مجموعة السبع"، إلا أن ذلك لم يمنع ان التحركات الاستراتيجية التي اتخذتها مجموعة البريكس تظهر نمواً وإمكانيات واعدة نحو تطور مستمر للنظام الاقتصادي العالمي، يؤدي إلى تحول كبير نحو مشهد اقتصادي أكثر تعددية الأقطاب.

ويسلط هذا التحول الضوء على النفوذ الاقتصادي المتزايد لدول الـ"بريكس"، خاصة الصين والهند، على الساحة العالمية. حيث تكتسب دول الـ"بريكس" ميزة بسبب نموها الاقتصادي السريع وتطورها، و طبقاً لبيانات صندوق النقد الدولي، فإن الفجوة بين مجموعة الـ"بريكس"، و "مجموعة السبع" تتضاءل حيث تشير التقديرات إلى أن اقتصاد مثل اقتصاد الصين أكبر من اقتصادات دول "مجموعة السبع"، باستثناء الولايات المتحدة، التي تظل حتى الآن أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي^(٢).

وبما أن مجموعة الـ"بريكس"، تبدو عازمة على إنشاء نظام تجاري ومالي بديل يعمل بشكل مستقل عن الدولار الأمريكي، فإن انضمام الدول التي لديها المزيد من الموارد الطبيعية أمر ضروري. علي سبيل المثال، انضمام المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإيران، ضاعفت حصة دول الـ"بريكس" من إنتاج النفط

(1): Visual Capitalist, Charted: Comparing the GDP of BRICS and the G7 Countries, <https://www.visualcapitalist.com/charted-comparing-the-gdp-of-bric>, October 23, 2023,

(2): The Global Economic Landscape: G7 vs BRICS in 2024, <https://bricstoday.com/the-global-economic-landscape-g7-vs-brics-in-2024/>, February 19, 2024.

العالمي إلى ٤٣٪، ووفقاً لبنك "جولدمان ساكس"، تتمتع الدول الأعضاء المضافة حديثاً إلى مجموعة الـ "بريكس"، مثل إثيوبيا (نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع بنسبة ١١٧٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠) ومصر (نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع بنسبة ٦٣٥٪ بحلول عام ٢٠٥٠) بمعدلات أعلى من النمو الاقتصادي المحتمل، مما يزيد من الإمكانات الاقتصادية للكتلة، وأن العديد من الأعضاء الحاليين في مجموعة "البريكس" يتمتعون بالفعل بمعدلات نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أعلى من نظرائهم في "مجموعة السبع"، حيث يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للأعضاء الحاليين ١٨٩٪ حتى عام ٢٠٥٠ مقارنة بمتوسط مجموعة السبع البالغ ٥٠٪. وتشير توقعات جولدمان ساكس إلى أنه بحلول عام ٢٠٥٠، سوف تتفوق مجموعة الـ "بريكس" على "مجموعة السبع" من حيث الناتج المحلي الإجمالي، حتى بدون الأعضاء الجدد المضافين إليها. لم يتم بعد تحديد ما إذا كانت هذه التوقعات ستتحقق أم لا، ولكن مع نية الـ "بريكس" إضافة المزيد من الأعضاء، فمن المرجح أن يفوق الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة السبع في العقود المقبلة^(١).

و بناءً على ذلك، أرى، أن توسع مجموعة الـ "بريكس"، يمثل تحولاً كبيراً في المشهد الاقتصادي العالمي، ولكن التحديات التي تواجه هذا التكتل ليست بسيطة. فالتحديات السياسية والاقتصادية الناجمة عن التنوع الكبير في مستويات التنمية والاختلافات الثقافية بين الدول الأعضاء تُلقي بظلالها على القدرة الجماعية على تحقيق أهداف المجموعة. تضاف هذه التحديات إلى التوترات الجيوسياسية المتزايدة، مثل التنافس بين الصين والهند، والعقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، مما يعقد من

(1): Visual Capitalist, Charted: Comparing the GDP of BRICS and the G7 Countries, <https://www.visualcapitalist.com/charted-comparing-the-gdp-of-bric>, October 23, 2023,

إمكانية التوصل إلى سياسات جماعية موحدة. هذه العوامل قد تؤثر على فعالية الـ "بريكس"، في مواجهة الهيمنة الغربية الاقتصادية التي تمثلها مجموعة السبع.

ومن هنا، فإن نجاح الـ "بريكس" مستقبلاً يعتمد على قدرة الدول الأعضاء على تجاوز هذه التحديات من خلال تحسين التنسيق وتطوير سياسات تعاونية تساهم في توجيه طاقات المجموعة نحو تحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية.

المبحث الخامس

الشخصية القانونية الدولية لتكتل الـ"بريكس"

تمهيد وتقسيم:

إن تكتل الـ"بريكس"، الذي يتألف من (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا، ومصر، والسعودية، والامارات، وإيران، واثيوبيا)، عبارة عن رابطة أو تحالف من الدول التي اجتمعت في مسعى لتحقيق أهداف متشابهة - اقتصادية في الأساس- وتحقيق هدف مشترك. وقد تم منحها باستمرار وضعًا منفصلاً في منتديات مثل اتفاقية (التراث العالمي التابعة لليونسكو) حيث تم ذكر تكتل الـ"بريكس"، باعتباره تحالفاً جيوسياسياً، ويُشار إليه أيضاً باسم التحالف السياسي الاقتصادي الذي تم تشكيله بين الدول التي تتمتع بقوة تصويتية هائلة^(١). وقد صاغ "جيم أونيل" مصطلح الـ"بريكس"، الذي زعم أن اقتصادات هذه الدول "النامية" تلعب دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية المتقدمة حديثاً، والتحول في ميزان القوة العالمية^(٢). ونظراً لأن نظرية "جيم أونيل" لا تنسبه إلى وضع اتحاد سياسي (مثل الاتحاد الأوروبي وما إلى ذلك)، بل فقط إلى تكتل اقتصادي، وفي ظل غياب أي اتفاق رسمي أبرمته الدول الأطراف في تكتل الـ"بريكس"، يبرز تساؤل هام وضروري، هل يتمتع تكتل الـ"بريكس" بالشخصية القانونية الدولية أم لا؟. حيث أن تحديد مفهوم الشخصية القانونية الدولية لأي منظمة دولية (مغلقة أو

(1): Hoggart, R. 2011. An idea and its servants: UNESCO from within. Piscataway, NJ: Transaction.

(2): O'Neill, J. (2001) Building Better Global Economic BRICs, New York : The Goldman Sachs Group

مفتوحة؛ إقليمية أو عالمية)، أمر هام، بسبب أن هناك العديد من الجهات غير الحكومية التي يتم منحها الشخصية القانونية الدولية لأسباب محددة، يتطلب بعضها درجات مختلفة من المعايير فبعضها يتطلب فقط القدرة على التمتع بالحقوق والالتزامات الدولية، وتقديم مطالبات دولية، والدخول في اتفاقيات دولية وما إلى ذلك، و لتحديد ما إذا كان الـ"بريكس"، يتمتع بشخصية قانونية دولية، يجب النظر في بعض الأمور الرئيسية:

أولاً: القدرة على رفع الدعوى:

إن الاختبار الحقيقي الوحيد لتحديد الشخصية القانونية الدولية هو تحديد ما إذا كانت المنظمة لديها القدرة على رفع دعوى لإنفاذ حقها بشكل مستقل عن حق الدول الاعضاء فيها^(١). في حالة تكتل الـ"بريكس"، يجب علينا النظر إلي العوامل التالية:

١) طبيعة عمل المنظمة:

إن القصد من تشكيل المنظمة يتضح في الاتفاقية المنشئة التي تنسب إليها طبيعة عمل المنظمة. علي سبيل المثال، نص ميثاق منظمة الأمم المتحدة، على أن هدف الأمم المتحدة هو العمل كمرکز لتنسيق العلاقات بين الدول وتحديداتها، وهو لا يكن ممكناً إلا إذا كانت المنظمة تمتلك بالفعل قدرًا كبيراً من الشخصية القانونية الدولية والقدرة على

(١): عام ١٩٤٩، تعرض الكونت "فولك بيرنادوت"، وسيط الأمم المتحدة في فلسطين، للاغتيال أثناء أداء مهمته. استفسرت الأمم المتحدة من محكمة العدل الدولية عن حقها في طلب تعويضات من الدول الأعضاء عن إصابات موظفيها. أصدرت محكمة العدل الدولية رأياً استشارياً يؤكد حق الأمم المتحدة في المطالبة بتعويضات، مستندة إلى شخصيتها القانونية الدولية التي تتيح لها الدفاع عن مصالح وحقوق موظفيها في مواجهة الدول الأعضاء. عرفت هذه القضية بقضية "إعادة التعويض عن الإصابات أثناء خدمة الأمم المتحدة". لمزيد من التفصيل، انظر *Reparation for Injuries Suffered in Service of the United Nations, 1949 I.C.J. at 179.*

العمل على المستوى الدولي. وفي حالة تكتل الـ"بريكس" لا يوجد اتفاقية تأسيسية واضحة تحدد غرض المنظمة وما تسعى إلى تحقيقه.

(٢) وظائف المنظمة:

أكدت محكمة العدل الدولية، على أن وظائف المنظمة الدولية يجب أن تتجاوز الحد الضروري عندما يكون ممارسة مثل هذه السلطة ضرورية لأداء واجبات المنظمة حتى عندما لا يكون منصوصاً عليها في الاتفاقية التأسيسية. أما في حالة تكتل الـ"بريكس"، فإنه يتبنى نهجاً عملياً أو وظيفياً في نشاطاته ومطالباته، مما يجعل من الصعب تحديد نطاق وحدود تلك النشاطات والمطالبات بدقة. بمعنى آخر، فإن تكتل الـ"بريكس" يركز على العمل الفعلي والتطبيقات العملية أكثر من النظريات والسياسات المحددة، و أن ما يقوم به قد يتغير ويتوسع بشكل يصعب وضع حدود واضحة له^(١).

(٣) الصلاحيات بموجب ميثاق الأمم المتحدة:

بموجب ميثاق الأمم المتحدة، لا تملك المنظمة الحق في دخول اتفاقيات مباشرة. ومع ذلك، تنص المادة (٤٣) من الميثاق، على أن مجلس الأمن يجب أن يكون طرفاً في الاتفاقيات المتعلقة بتوافر القوات المسلحة. وبالتالي، هناك تطور للأحكام القانونية للمنظمات الدولية بناءً على الضرورة والمتطلبات^(٢). فيما يتعلق بتكتل الـ"بريكس"، فإنه ليست لديه اتفاقية تأسيسية مناسبة تحدد أهدافه بشكل واضح، وهذا يعني أنه من الصعب تحديد سلطاته، وتأثيره الفعلي في المواقف الدولية، على عكس الأمم المتحدة.

(1): International Court of Justice World Court.

(2) Department of State Publication 2349, Conference Series 71 at pp. 157-8.:

ثانياً: الشخصية القانونية الدولية لتكتل الـ"بريكس" فيما يتعلق بالدول غير الأعضاء:

يمكن اعتبار منح الشخصية القانونية للمنظمات الدولية بمثابة اعتراف بها من قبل الدول الأعضاء أو بعض الدول الأخرى. رغم أن هذا الاعتراف ليس على مستوى دولي شامل، إلا أنه مهم جداً. ذلك لأن هذه المبادئ تستند عادة إلى الاعتراف الدولي بهذه المنظمات. لذلك، يجب أن ننظر إلى تكتل الـ"بريكس"، من هذا المنظور أيضاً، حتى لو لم يكن لديه اتفاقية تأسيسية واضحة.

١- مبدأ تنازع القوانين:

بالنسبة للدول غير الأعضاء، يوجد عدد من الطرق للاعتراف بالشخصية القانونية الدولية للمنظمات الدولية، وحتى الإقليمية، مثل اتفاقية المقر (مع الدولة غير الأعضاء)، والبيانات الواضحة التي تصدر عن الدول غير الأعضاء وتؤكد الاعتراف بالمنظمة، أو مبدأ تنازع القوانين وينص المبدأ الأخير على أن الدولة، حتى لو لم تكن موقعة على الاتفاقية التأسيسية، يمكنها الاعتراف بالشخصية القانونية الدولية للمنظمة. وقد تم تأييد هذا المبدأ في قضية (صندوق النقد العربي ضد هاشم) بأنه عندما تدخل الدول ذات السيادة في اتفاقية لإنشاء منظمة والاعتراف بها كشخصية اعتبارية دولية، فإنه يجب على الدول غير الأعضاء الاعتراف بنفس الشيء. وتطبيق مبدأ تنازع القوانين في حالة تكتل الـ"بريكس"، لا يمكن منح أي شخصية قانونية دولية للـ"بريكس" لأنه لا توجد اتفاقية "بريكس" في حد ذاتها بل اتفاقيتين فرعيتين في شكل معاهدة لإنشاء ترتيب احتياطي الطوارئ للـ"بريكس"، واتفاقية بنك التنمية الوطني، وتم توقيع هاتين الاتفاقيتين في فورتاليزا، البرازيل، في ١٥ يوليو ٢٠١٤، وتعترف الآليات المنصوص عليها في هاتين الاتفاقيتين بأجهزة بنك التنمية الوطني واحتياطي الطوارئ التي يمكنها تقديم مطالبات في حالة التخلف عن السداد أو الاحتيال. وبالتالي، لا يمكن منح الـ"بريكس" شخصية قانونية دولية كمنظمة.

٢- مبدأ المجاملة بين الأمم:

"مبدأ المجاملة بين الأمم" أو "مبدأ المجاملة الدولية"، يشير إلى احترام الدول لقرارات وقوانين وسياسات الدول الأخرى من منطلق التقدير والاحترام المتبادل، دون إلزام قانوني. هذا المبدأ يساهم في تعزيز التعاون والتفاهم الدولي، لكنه يعتمد على حسن النية وليس على إلزام قانوني. وعلى هذا الأساس فإن مبدأ المجاملة بين الأمم يتطلب من المحاكم تحقيق توازن بين المصالح العامة والخاصة بطريقة تأخذ في الاعتبار تعارض السياسات العامة بين الجهات المحلية والأجنبية.

بالنسبة لتكتل الـ"ريكس"، فالسياسات التي يتبعها، والقرارات التي يتخذها نادراً ما تؤدي إلى إنشاء نظام تعاون دولي. على سبيل المثال، تتعامل دول الـ"بريكس"، مع قوانين وسياسات المنافسة كمسائل محلية، مما يعطي انطباعاً بأنها رغم استعدادها لتبادل الخبرات، إلا أنها لا تملك آلية تعاون دولية يمكن أن تتبعها بلدان أخرى^(١).

٣- مبدأ العالمية:

يخطئ البعض عند الاعتقاد بأن عضوية الأمم المتحدة تؤثر في تحديد الشخصية القانونية الدولية للمنظمات. في قضية التعويضات (المعروفة أيضاً بالرأي الاستشاري بشأن التعويضات عن الإصابات التي لحقت في خدمة الأمم المتحدة)، أشارت محكمة العدل الدولية إلى أن "الغالبية العظمى" من الدول هي أعضاء في الأمم المتحدة. تناولت القضية عام ١٩٤٩ مسألة ما إذا كانت الأمم المتحدة، كمنظمة دولية، تستطيع

(1): Ilexandr Svetlicinii, 'Competition Law Enforcement in Contracting Parties of the Energy Community: Current Challenges and Future Perspectives', in Dirk Bustle and Kim Talus (eds.), The Energy Community: A New Energy Governance System: Cambridge: Intersentia, ٢٠١٥, pp. ١٣٧-١١١

تقديم مطالبات بالتعويضات ضد دولة ما عن الإصابات التي لحقت بوكلائها أثناء أداء واجباتهم. كانت العضوية الواسعة للأمم المتحدة عاملاً في الاعتراف بسلطتها وقدرتها على العمل نيابة عن الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن حجم العضوية يحدد ما إذا كانت المنظمة تتمتع بشخصية قانونية دولية أم لا. فقد اعترفت محكمة العدل الدولية صراحةً بالعضوية الواسعة للأمم المتحدة، مما يمنحها شرعية وسلطة كبيرة في الشؤون الدولية، ولكن هذا الاعتراف لا يعتمد فقط على حجم العضوية^(١). فيما يتعلق بالـ"بريكس"، لا يمكن اعتبار حجم العضوية معياراً لمنحها شخصية قانونية دولية.

ختاماً، يمكن القول إن قدرة الدول الأطراف في معاهدة على ممارسة صلاحيات معينة لا ترتبط بمسألة إسناد الشخصية القانونية، ولكن يكمن الفرق في ما إذا كانت هذه الصلاحيات منوطة بالمنظمة كشخص اعتباري، أو بالدول الأعضاء مجتمعة. في حالة كتل الـ"بريكس" (BRICS)، يبقى السؤال الأكثر أهمية بلا إجابة في غياب اتفاقية تأسيسية يوضح الهدف من إنشاء التكتل، مما يؤدي إلى صعوبة تحديد شرعية التكتل نفسه.

على سبيل المثال، لناخذ في الاعتبار موقف الـ"بريكس" من حقوق الإنسان. وفي حين أن إعلان "سانيا" عام ٢٠١١، الذي اعتمدته الدول الخمس في "نيودلهي"، لم يذكر حقوق الإنسان ولكنه دعا إلى احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها. وهذا يتناقض مع إعلان باندونج الذي وقعت عليه دول العالم الثالث ويدعم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. بالمثل، لم يتخذ الـ"بريكس"، موقف محدد بشأن حقوق الشعوب الأصلية الأفريقية في العيش التي تتأثر نتيجة للاستثمار الواسع في الأراضي من قبل الهند والصين. وبذلك، لا يمكن اعتبار كتل الـ"بريكس" كياناً قانونياً دولياً، ليس فقط بسبب

(1): 949 ICJ Reports at p. 185.

غياب اتفاقية تأسيسية واضحة، بل أيضاً بسبب نقص الممارسة التطورية متطورة و الوظائف المنفذة التي يمكن أن تضمن له مثل هذا الوضع.

ويتطلب الحصول على الشخصية القانونية الدولية لتكتل الـ"بريكس" توجيه جهود مستمرة نحو التعاون والتفاهم الدولي. يمكن تحقيق ذلك من خلال:

- **توسيع الشراكات:** يمكن لتكتل الـ"بريكس"، توسيع شراكاتها مع المنظمات الدولية الأخرى لتعزيز تفاعلها القانوني وتحقيق الاعتراف الأوسع.
- **الالتزام بالقوانين الدولية:** يجب على تكتل الـ"بريكس"، الالتزام بالقوانين والاتفاقيات الدولية لتعزيز مصداقيتها واستقرارها القانوني.
- **تحقيق التوازن:** ينبغي على تكتل الـ"بريكس"، العمل على تحقيق توازن بين مصالحها ومصالح الدول الأخرى لتحقيق التفاهم والتعاون.
- **العمل الدبلوماسي:** يمكن لتكتل الـ"بريكس"، تعزيز دورها الدبلوماسي في الساحة الدولية لتعزيز مكانتها وشخصيتها القانونية.
- **تعزيز العلاقات الدولية:** يجب على تكتل الـ"بريكس"، تعزيز علاقاتها مع الدول غير الأعضاء لتعزيز فهمها واحترامها في المجتمع الدولي.
- **من خلال تبني هذه الخطوات، يمكن لتكتل الـ"بريكس"، تعزيز شخصيتها القانونية الدولية وتعزيز تفاعلها مع الدول الأخرى في الساحة الدولية.**

وفي هذا السياق فإنني أرى، أن مسألة تمتع تكتل الـ"بريكس" بالشخصية القانونية الدولية تظل محل جدل قانوني ومؤسسي. فغياب اتفاقية تأسيسية واضحة المعالم يحد من إمكانية الاعتراف بالتكتل ككيان قانوني دولي كامل. وعلى الرغم من التطورات الكبيرة التي حققها تكتل الـ"بريكس" في مجالات التعاون الاقتصادي والسياسي بين

الدول الأعضاء، إلا أن عدم وجود إطار قانوني صريح يحدد أهدافه، صلاحياته، ووظائفه الرسمية يجعل من الصعب منحه الشخصية القانونية الدولية التي تتيح له العمل ككيان مستقل على الساحة الدولية.

بالمقابل، فإن الاعتماد على المبادئ القائمة مثل مبدأ "معاملة الدول" أو "مبدأ تنازع القوانين" لا يُعد كافياً لتعزيز شرعية التكتل. ففي حين أن هذه المبادئ قد تساهم في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، إلا أنها لا تمنح التكتل القوة القانونية المطلوبة للتعامل مع الدول غير الأعضاء أو الدخول في اتفاقيات دولية شاملة بنفس القدر الذي تتمتع به المنظمات الدولية الأخرى مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي.

إضافة إلى ذلك، هناك حاجة ملحة لتكتل الـ"بريكس"، لاعتماد وثيقة تأسيسية صريحة تُبرز أهدافه ومجالات عمله بوضوح، ما يمكنه من تعزيز موقعه على الساحة الدولية كمنظمة تتمتع بشخصية قانونية دولية. إن تحقيق هذا الهدف يتطلب جهوداً مشتركة من الدول الأعضاء لإرساء أسس قانونية متينة تعزز من قدرة التكتل على التأثير في المشهد السياسي والاقتصادي العالمي، بما يتماشى مع التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم. فمسألة الاعتراف بالشخصية القانونية الدولية لتكتل الـ"بريكس" ليست قضية قانونية بحتة، بل تتداخل معها عوامل سياسية واقتصادية. فالتكتل يُعد منصة للتعاون بين القوى الاقتصادية الناشئة، وهذا قد يجعله في المستقبل القريب بحاجة إلى تعزيز مكانته القانونية لضمان استمرارية تأثيره على الساحة الدولية بشكل أكبر.

الخاتمة

فى ظل تكريس الهيمنة الأمريكية، ومن وراءها الدول الأوروبية للسيطرة على النشاط الإقتصادي العالمي وتوجيهه لخدمة مصالحهما وأطماعهما، من خلال الأفراد فى إدارة النظام الإقتصادي العالمي، و إتخاذ القرارات الدولية فى المؤسسات الإقتصادية والمالية العالمية. الامر الذي أدى إلى حدوث ازمانات مالية عالمية عانت منها معظم دول العالم، مما شكل دافعا قوياً من جانب معظم الدول للبحث عن بديل للهيمنة الأمريكية ومؤازرة بعضها البعض فى شكل تحالفات وتكتلات قوية من أجل صياغة نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب للحد من الهيمنة الغربية، ومن هنا جاءت فكرة تحالف "البريكس". والذي اصبح من أهم التجمعات الاقتصادية الحديثة على مستوى العالم، وأعطى لدول العالم خاصة الدول النامية الأمل فى تبنى رؤية بديلة للنظام الإقتصادى الدولي، وإنهاء سياسة القطب الواحد والحد من الهيمنة الأمريكية على المؤسسات الإقتصادية والمالية والتجارية العالمية. وعلى عكس التوقعات المتشككة، تمكنت المجموعة، من التغلب على الاختلافات والتأكيد على السمات المشتركة. بل وسعت دول الـ"بريكس" آفاق المجموعة لتشمل قضايا أخرى مثل سياسية، وتنموية، ومناخية بخلاف القضايا الاقتصادية.

وبعد ما تطرقتُ لكافة المسائل المُتعلّقة بموضوع الدراسة، "اتفاقية البريكس تحديات وآمال"، والقينا الضوء على دوافع، وأسباب، وأهداف نشأة كتكتل "البريكس"، وتحديد حجم مساهمة وتأثيره فى النظام الإقتصادي العالمي، واستطاعته إنهاء عالم القطب الواحد و قدرته على إحداث توازن اقتصادي عالمي من خلال نظام اقتصادي دولي متعدد الاقطاب، و عما إذا كان يتمتع بشخصية قانونية أم لا. مع توضيح الفائدة التي تعود على مصر بعد انضمامها للتكتل "البريكس" وكذا التحديات التي تواجهها بعد الانضمام. خلصتُ إلى مجموعةٍ من النتائج حاولتُ من خلالها الإجابة عن مُختلف

الإشكاليات والفرضيات، مع اقتراح بعض التوصيات التي قد تساعد في الوصول إلى فهم أفضل لاتفاقية الـ"بريكس"، وذلك على النحو التالي:

أولاً: أهم النتائج:

(١) تمت صياغة مصطلح "بريك" في العام ٢٠٠١، من قبل الاقتصادي "جيم أونيل"، الذي كان يعمل آنذاك في مجموعة غولدمان ساكس، للفت الانتباه إلى معدلات النمو الاقتصادي القوية في البرازيل وروسيا والهند والصين، وكان المقصود من هذا المصطلح أن يكون سيناريو متفائلاً للمستثمرين وسط تشاؤم السوق في أعقاب الهجمات الإرهابية في الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر من ذلك العام.

(٢) في عام ٢٠٠٦، اتفقت البرازيل وروسيا والهند والصين على تشكيل مجموعة اقتصادية وسياسية تعرف بـ "بريك"، باستخدام الحرف الأول من اسم كل دولة. عقدت المجموعة أول قمة لقادتها في العام ٢٠٠٩، ودعت جنوب أفريقيا للانضمام بعد عام، وأضافت قارة أخرى وحرف "S"، ليتغير اسمها إلى "بريكس".

(٣) رغم كل تلك الاختلافات، إلا أن هذالدول الخمس جمع بينها رابط هام، وهو أنها لا تنتمي إلى دائرة الحضارة الغربية، فهي تشكل عدة حضارات مختلفة. أما الرابط الأهم والذي جمع هذالدول الخمس مع بعضها هو الرابط السياسي، والذي على أساسه نشأت هذالمجموعة، ويتمثل في رفض الهيمنة الغربية على الإقتصاد والسياسة العالمية، والتي تسببت في الأزمات المالية العالمية التي يعاني منها معظم دول العالم، أما أهم العوامل المشتركة بين دول التجمع فهو النمو

الإقتصادي السريع لهذا الدول وإرادتها السياسية للوصول إلى مركزها الطبيعي في العالم.

(٤) يتكون حالياً تجمع دول الـ"بريكس"، من عشرة دول (الصين، روسيا الاتحادية، الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا، مصر، السعودية، ايران، اثيوبيا، الامارات).

(٥) ينفرد تجمع دول الـ"بريكس"، بمكانة إقتصادية كبيرة إعتقادا على مجموعة من الركائز والمقومات الإقتصادية وهي ركيزة رأس المال البشري، الركيزة الجغرافية، الموارد الطبيعية والمعدنية، حيث تحتل الصدارة الدولية في الكثير من الموارد المعدنية، وهو الأمر الذي يشكل تحديا واضحا للهيمنة الإقتصادية الأمريكية.

(٦) أنشأت مجموعة الـ"بريكس" بنك التنمية الجديد، يقع مقره فى شنغهاى، فى عام ٢٠١٥، لتمويل مشروعات البنية التحتية، والتنمية المستدامة فى دولها، والدول النامية. ويُنظر إلى بنك التنمية الجديد على أنه مؤسسة بديلة للبنك الدولي، ولا سيما بعد تحالفه مع البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية الذى تقوده الصين. وسيقدم البنك ما يقدر بـ٣٠ مليار دولار أمريكى لدعم الدول الأعضاء خلال الفترة من عام ٢٠٢٢ إلى عام ٢٠٢٦.

(٧) يعتبر بنك التنمية الجديد وصندوق الإحتياطي كتمويل إحتياطي من أهم المؤسسات الإقتصادية والمالية لتجمع دول الـ"بريكس"، والذي يستهدف تمويل المشاريع الخاصة بدول تجمع الـ"بريكس"، وكذلك مواجهة الأزمات أو الكوارث الخاصة بأي دولة من دول التجمع. كما أن من أهم إنجازات تجمع دول بريكس الإقتصادية إعتقاد عملاتها المحلية للتبادل فيما بينها ورفع مستوى التبادل التجاري فيما بينها، وكذلك مع الدول النامية والفقيرة مثل القارة الأفريقية .

٨) وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي، فإن الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة "بريكس" يمثل ٢٨,٣% من الاقتصاد العالمي في العام ٢٠٢٣، وذلك بعد موافقة التكتل على توسيع عضويته، ونسبة مساهمة مجموعة "بريكس" في الاقتصاد العالمي ٢٥,٦%، لترتفع إلى ٢٨,٨%، بعد انضمام الأعضاء الجدد.

٩) على المستوى السياسي والعسكري يمتلك تجمع دول "بريكس" قدرات سياسية وعسكرية قوية تؤهلها للقيام بدور رئيسي فاعل ومؤثر في العديد من القضايا والمواقف السياسية الدولية، وذلك من خلال تواجد دولتين من دول التجمع دائمتي العضوية في مجلس الأمن الدولي وهما الصين وروسيا.

١٠) انضمت مصر رسمياً إلى مجموعة الـ"بريكس" في أول يناير ٢٠٢٤، في بداية الأمر، وافق بنك التنمية الجديد على قبول مصر كعضو جديد، وتم الإعلان عن ذلك أثناء اجتماعات قمة قادة دول الـ"بريكس"، في ديسمبر ٢٠٢١، وأقرت مصر العضو الرابع الجديد.

١١) يعد انضمام مصر إلى تجمع دول الـ"بريكس"، خطوة مهمة نحو فض الارتباط بشكل تدريجي بالدولار الأمريكي؛ ما سينعكس على الجنيه المصري من عدة جوانب أهمها ارتفاع سعره أمام الدولار.

ثانياً: التوصيات:

١) ضرورة تعزيز الجهود الرامية التي تقوم بها دول الـ"بريكس"، لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب يقوم على المساواة في السيادة بين جميع الدول لتحقيق التوازن الإقتصادي الدولي وإنهاء سياسة القطب الواحد.

- (٢) تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية لتحقيق الرخاء المتبادل من خلال توسيع التعاون بين دول الـ"بريكس" في قطاعات مثل التجارة والزراعة والبنية التحتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والطاقة والتمويل والمصارف.
- (٣) ضمان إصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف لتعزيز "مصادقتها"، وتعزيز جهود التنمية "المستدامة" من خلال التعبير عن صوت مشترك لمجموعة "بريكس" بشأن القضايا البيئية والمناخية في تلك المؤسسات.
- (٤) ضرورة تحسين القدرة الفعلية لإتخاذ القرارات داخل التكتل، وتنفيذها في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية.
- (٥) الاتفاق على إنشاء أطر قانونية تكون بمثابة ميثاق ملزم تعمل من خلالها دول التكتل، بما في ذلك وسائل لحل المنازعات التي قد تنشأ بين دول التكتل وبعضها البعض، وبين دول التكتل ودول أخرى.
- (٦) مجموعة الـ"بريكس" بعد توسعها أصبحت في حاجة إلى ترجمة سياساتها إلى أفعال ملموسة.
- (٧) ضرورة اتفاق دول الـ"بريكس"، على معايير محددة يتم على أساسها اختيار الأعضاء الجدد الراغبين في الانضمام إليها مستقبلاً.
- (٨) ضرورة التأكيد، على أن تكتل الـ"بريكس"، يستهدف تبنى رؤية بديلة للنظام الإقتصادي الدولي القائم، جوهرها إنهاء سياسة القطب الواحد، وإحداث توازن اقتصادي عالمي، وليس الهدف من أن يصبح الـ"بريكس" معادي بشكل صريح للغرب.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربيّة:

(١) الكتب:

- ١- الدكتور. أحمد رجب، الأقتصاديات الصاعدة تقود قاطرة النمو، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٣.
- ٢- الدكتور. عزت ملوك قناوي، تأثير تجمع دول بريكس علي النظام الأقتصادي الدولي، مع الإشارة إلى مدى إمكانية انضمام مصر لعضوية التجمع، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ، كلية التجارة، العدد التاسع، يناير ٢٠٢٠.
- ٣- الدكتور. سعد فارس، تكتل اقتصادي وسياسي وعسكري يعيد تكوين النظام العالمي الجديد - بريكس ورفض الهيمنة الأمريكية، مجلة عربيات ودوليات، جدة، السعودية، ٢٠١٤.
- ٤- الدكتور. محمد العسومي، مجموعة البريكس نموذجاً للتغيرات الدولية، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد ١٩، يوليو ٢٠١٣.
- ٥- الدكتور. يونس بلفلاح، واقع وآفاق العلاقات العربية بمجموعة البريكس، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٤.

(٢) مواقع إنترنت

- (١) آيات عبد الباقي، "انضمام مصر للبريكس.. طوق النجاة من هيمنة الدولار وإنعاش الاقتصاد بهذه المزاياء"، تاريخ النشر ٢٤ أغسطس ٢٠٢٣، متاح على الرابط <https://www.cairo24.com/1853844>
- (٢) ايمان صلاح، "انضمام مصر للبريكس.. خطوة جديدة على طريق التنمية"، تاريخ النشر ٢٥ أغسطس ٢٠٢٣، متاح على الرابط <https://2u.pw/izQl6aG>
- (٣) د. جيهان عبدالسلام، إشكالية التحديات.. ما حدود استعادة مصر من عضوية "بريكس"؟، مركز رة للدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر ٢٦ أغسطس ٢٠٢٣، متاح على الرابط <https://rcssegyp.com/14973>
- (٤) د. نورهان طوسون، في تعزيز النمو الاقتصادي ... انضمام مصر إلى "البريكس" نموذجاً، مجلة السياسة الدولية، تاريخ النشر ٩ نوفمبر ٢٠٢٣، متاح على الرابط <https://www.siyassa.org.eg/News/19721.aspx>
- (٥) رضوى محمد، "قرارات محسوبة.. إلى ماذا انتهت القمة الخامسة عشر لمجموعة "بريكس"؟"، القاهرة الإخبارية، تاريخ النشر ٢٥ أغسطس ٢٠٢٣، متاح على الرابط <https://alqaheranews.net/news/40417>
- (٦) مها طلعت، "أهم التحديات والفرص التي تواجه توسع مجموعة الـ"بريكس"، الأخبار المسائي، تاريخ النشر ٢١ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح على الرابط <https://almseay.akhbarelyom.com/news/newdetails/3414255/>

.1

ثانياً: المراجع الأجنبية:

(١) الكتب:

- 1- Cooper, A.F. and Farooq. (2015): Testing the Club Dynamics of the BRICS: The New Development Bank from Conception to Establishment. International Organizations Research Journal.
- 2- Hoggart, R. 2011. An idea and its servants: UNESCO from within. Piscataway, NJ: Transaction.
- 3- Kiely, R. (2015): The BRICS, US 'Decline' and Global Transformations. Basingstoke: Palgrave Macmillan.
- 4- Lavrov, S. (2012): BRICS: A New Generation Forum with a Global Reach. Moscow: Ministry of Foreign Affairs. Palat.
- 5- O'Neill, J. (2001) Building Better Global Economic BRICs, New York: The Goldman Sachs Group.
- 6- Suresh p Singh & Memory dub. (2014): BRICS and the world order a beginner guide. Foreign Policy.
- 7- Tian, H. (2016): The role of BRICS in global governance. (C. A Xiaoyun Li., Richard Carry. (2016): Understanding the BRICS evolving influence and role in Global Governance and

Development. Paris: UK department for international development.

- 8- Wansleben, L. (2017): Dreaming with BRICs. Innovating the classificatory regimes of international finance. Journal of Cultural Economy.
- 9- Mark Kobayashi, Building a Future with BRICs: The Next Decade for Offshoring. London: Springer, 2012.

(٢) مواقع انترنت:

Atlantic Council, BRICS is doubling its membership. Is the bloc a new rival for the G7?, <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/experts-react>, August 24, 2023.

bricsthinktankscouncil.org, 14th BRICS Summit Beijing Declaration (2022), <https://bricsthinktankscouncil.org/knowledge-base/14th-brics-sum>, Dated Published: June 2022.

CNN, BRICS expansion is a big win for China. But can it really work as a counterweight to the West? <https://www.edition.cnn.com/2023/08/28/china/china-brics-expansion-vic>, August 28, 2023.

Eurasia review, BRICS-de-dollarization-summit, <https://www.eurasiareview.com/14092023-brics-de-dollarization-su>, September 14, 2023.

GIS Reports, Building a bigger BRICS, <https://www.gisreportsonline.com/r/brics-expands-clout>, SEPTEMBER 12, 2023.

Visual Capitalist, Charted: Comparing the GDP of BRICS and the G7 Countries, <https://www.visualcapitalist.com/charted-comparing-the-gdp-of-bric>, October 23, 2023.

(٣) المقالات

Alexandr Svetlicinii, 'Competition Law Enforcement in Contracting Parties of the Energy Community: Current Challenges and Future Perspectives', in Dirk Bustle and Kim Talus (eds.), *The Energy Community: A New Energy Governance System*: Cambridge: Intersentia, 2015), pp. 111-137.